عنوان الرسالة

بناء الجملة الفعليّة بين النّفي والإثبات في سورة الكهف

دراسة نحويّة دِلاليّة

إعداد

يحيى محمود موسى ناصر

المشرف

أ.د إيمان "محمد أمين" الكيلاني

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص اللغويات

كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء – الاردن

٢٢ / ١٢ / ٢٠١٦

ب

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢

أعضاء لجنة المناقشـــــــــة	التوقيـــــــع
أ.د إيمان "محمد أمين" الكيلاني، مشرفاً رئيساً أستاذ، لغة ونحو	....
أ.د ثناء نجاتي عياش، عضواً أستاذ، بلاغة	....
د.خلود إبراهيم العموش، عضواً أستاذ مشارك، نحو	....
د. مصطفى طاهر الحيادرة، عضواً أستاذ مشارك، لغة ونحو، جامعة اليرموك	....

الإهداء

إلى كلّ من نطق بالضّاد

وقرأ بلسان عربيّ مبين

إلى الأمل في حياتنا

ذاك الأمل الذي يجعلنا أكثر صبراً وعزيمةً

شكر وتقدير

ليس في الحياة ما هو أجمل من لحظة قطف الثّمار، وإنّني إذ أجني اليوم ثمار بحثي، أتوجّه بالشكر والحمد إلى من له الحمد في الأولى والآخرة، إلى الله – عزّ وجلّ – القائل: ﴿لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡۖ﴾، فيا ربّ اجعلني من الشاكرين...

ثم أتوجّه بالشكر العاجز صاحبه عن الكلمات إلى الأستاذ الدكتور إيمان محمد أمين الكيلاني – حفظها الله – على تشريفي وقبول الإشراف على رسالتي، وعلى ما تحلّت به من صبر ولين في توجيهي وإرشادي...

كما أتوجّه بالشكر الوافر إلى والدي ووالدتي – أطال الله في عمرهما – ، وكل من ساعدني ومدّ يد العون لي لإتمام هذا البحث ...

ولله الحمد من قبل ومن بعد...

ملخّص

بناء الجملة الفعليّة بين النفي والإثبات في سورة الكهف

دراسة نحويّة دلاليّة

إعداد الطالب

يحيى محمود موسى ناصر

إشراف الدكتور

إيمان محمد أمين الكيلاني

أستاذ دكتور

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن خصائص النظام النحوي، وأثره في توسيع قاعدة فهم النص، وإبراز دوره في دراسة المعنى، وقد تمثلت فكرة البحث في إطار توظيف المستوى النحوي في بناء الجملة الفعلية في القرآن الكريم، وأثره في الكشف عن المستوى الدلالي له، لتتضح معالم هذه الفكرة، فتتدرج في صورتها النهائية تحت عنوان: بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة "الكهف"، دراسة نحوية ودلالية.

وقد كانت سورة "الكهف"، مجالا للدراسة لغناها بالظواهر التي تشمل موضوع الدراسة. ولمّا كان لهذا التنوع في بناء الجملة الفعلية الخبرية أثره في دلالات الآيات، اقتضت طبيعة البحث استثمار هذه الخاصية للجمل، وذلك بربط هذا التركيب بسياقه العام، والكشف عن خصوصية هذا التركيب وبيان القيمة اللغوية والجمالية لبناء الجملة الفعلية في سورة "الكهف".

وبهذا فإنّ الدراسة ترتكز في معالجة بناء الجملة الفعلية في سورة "الكهف" على دعامتين:

الأولى – (أساس نظري) : وهو وصف لنظام بناء الجملة الفعلية الخبرية في سورة "الكهف".

الثانية – (أساس تطبيقي) : يهتم بأثر هذا البناء للجملة الفعلية في كشف وتوضيح الدلالة داخل سياقها القرآني.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تجمع بين اللغة والقرآن الكريم الذي حفظ الله له هذه اللغة، كما أنها تتجه إلى تلمّس الدلالة في الجملة الفعلية الخبرية في سورة الكهف، ووظيفتها في التعبير، موضحة علاقة كل كلمة فيها بما يجاورها من ألفاظ وعبارات أخرى، راصدة المعاني والجوانب

الجمالية التي تحملها جمل آيات هذه السورة الكريمة.وتكشف هذه الدراسة أيضا عن آليات الربط بين النحو والدلالة، وأثرها في توسيع قاعدة فهم النصوص القرآنية دون الوقوف عند حدود الجملة الواحدة مجردة عن سياقها القرآني.

قائمة المحتويات

مقدّمة:

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، خلق الخلائق فأتقن ما صنع، وشرع الشّرائع فأَحْكَمَ ما شرع، لا مانعَ لما أعطى، ولا معطِيَ لما منع، وأشهد أنّ نبيّنا محمّداً عبد الله ورسوله، أقام بالقرآن صرح الفضيلة ورفع، ودفع به أسباب الرّذيلة ووضع، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه أهل التّقى والورع، ومَنْ سار على نهجهم واتّبع، وسلّم تسليماً كثيراً، وبَعْدُ:

فهذا بحثٌ عنوانه: (بناء الجملة الفعلية بين النّفي والإثبات في سورة الكهف: دراسة نحويّة دلاليّة) قام به الباحث استكمالا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغويات.

وتنبع أهميّة هذه الدراسة من أنّها تجمع بين اللّغة والقرآن الكريم الذي حَفِظَ بحفْظ الله له هذه اللّغة، كما أنّها تتّجه إلى تلمّس الدّلالة في الجملة الفعليّة الخبريّة في سورة الكهف، ووظيفتها في التعبير، موضّحةً علاقة الكلمة بسياقها، راصدةً المعانيَ والجوانبَ الجماليّةَ التي تحملها آيات هذه السورة الكريمة.

و جاءت فكرة هذه الدّراسة عندما وقعتُ على موضوعات مشابهة في بناء الجملة في القرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف، وفي دواوين الشعر، وقد رأيت أنْ أدرس الجملة الفعليّة الخبريّة في سورة الكهف واقفا عند أنماطها، مناقشاً ما يعرض فيها من قضايا تركيبيّة، وأخرى دلاليّة، وقد كانت سورة الكهف، مجالا للدّراسة لتنوّع موضوعاتها، ولغناها بالظّواهر التي تشمل موضوع الدّراسة.

وامتازت هذه الدّراسة بوَفرة أمّهات الكتب التي تناولت موضوع الجملة العربيّة، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، والمفصّل للزمخشري، والخصائص لابن جنيّ، والجمل لعبد القاهر الجرجانيّ، وغيرها، ولكنْ على الرّغم من توافر المراجع، فقد واجهتني قضيّةٌ كان لزاماً عليَّ أخذُ الحذر فيها، وهي أنّني أبحث في كتاب الله، وذلك أمرٌ ينبغي التعامل معه بكلّ حذرٍ؛ خوفَ الانزلاق إلى معانٍ لم يرمِ إليها قرآننا المبين.

ونهجت في هذه الدّراسة نهْجاً يجمع بين الوَصْف والتّحليل، تمثّل المنهج الوصفيُّ في استقراء أشكال الجملة وأنماطها، ثمّ إحصاء عدد مرّات ورودها في السّورة الكريمة، وتمثّل المنهج التحليليّ في تحديد عناصر الجملة، وبيان وظائفها النّحويّة، وتوضيح العلاقات فيما بينها، والوقوف على ما يرد من ظواهر لغويّة أو بلاغيّة، مَعَ التّنبيه إلى الدّلالة الزّمنيّة التي يحتويها كلُّ تركيب.

وجاءت الدراسة في تمهيد وفصلين وخاتمة، فأمّا التمهيد فألقيت فيه الضّوْء على مفهوم الجملة وتقسيماتها – كونَها قاعدة الحديث ومنطلقَه – عند النحويّن، وقد أبرزت فريقين من النحاة القدماء نَظَراً إلى الجملة، كلٌّ من زاوية: الأول: ساواها بالكلام وجعلهما مترادفين، والثاني: فَصَلَ الجملة عن الكلام، وجعل الكلامَ خاصّاً والجملةَ أعمَّ منه، وقد تبع هذين الفريقين نَفَرٌ من المحدَثين، ثمَّ تناولت أقسام الجملة من حيث صدرها، ووقوعها في نطاق جملة أخرى، وموقعها الإعرابيّ، والوظيفة العامّة التي تؤدّيها، ودِلالتها الزمنيّة، ثم عقدت مقارنة تنمُّ عن الفرق بين دِلالة التّعبير بالاسم، ودِلالة التّعبير بالفعل، وبيّنت أنّ المعتدّ به في ذلك هو الاسمية والفعليّة، وليس كون الجملة فعليّة أو اسميّة.

أمّا الفصل الأول فتناولت فيه بناء الجملة الفعليّة المثبتة في سورة "الكهف"، ورأيت أنْ أدرسه بأسلوب مغاير – ولو قليلا – للفصل السابق له، فجعلته مبحثين: الأوّل اهتمَّ ببناء الجمل المثبتة

التي لا محلّ لها من الإعراب في السورة الكريمة، درستها من حيث الهيئة الواردة فيها، وأهمّ ما اتسمت به، والدّلالة المنبعثة من كلّ جملة بمشاركة العناصر التي تجاورها، وكان الأمر نفسه في المبحث الثاني الذي درستُ فيه بناء الجمل المثبتة التي لها محلّ من الإعراب في السورة الكريمة.

وأمّا الفصل الثاني فقد انقسم إلى مبحثين، تناولت في المبحث الأوّل مفهومَ النّفي، وأدواته المسلّطة على الفعل، والدّلالات التي تعود بها تلك الأدوات، وفي المبحث الثاني تحدّثت عن الجملة الفعليّة المنفيّة في سورة "الكهف"، مقسّما إيّاها إلى ثلاثة أنماط: النفي في الحال، والنفي في الماضي، والنفي في الاستقبال، وتناولت كلّ نمطٍ حسب أدواته، موضحا الدلالات فيها.

ثم جاءت الخاتمة التي أجملت فيها أهمّ ما توصّلت إليه من نتائج.

وأخيراً، فلله الحمد من قبلُ ومن بعدُ الذي أعان على إتمام هذا البحث، فإنْ جاء بصواب فبتوفيق الله، وإنْ حاد عن الصّواب فحسبُه أجرُ البحث والاجتهاد، كما لا يسعني إلّا أنْ أتقدّم بوافر الامتنان والتقدير والشّكر الجزيل لمشرفتي الأستاذ الدكتور إيمان محمد أمين الكيلاني التي وجدتها نِعْمَ المعين طيلة أشهر هذا البحث، والتي طالما كانت الدافع الأكبر في مضائي في طريق علم النحو.

والله أسألُ أنْ يجعلَ هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأنْ يجعله وصاحبه من المقبولين، وأنْ يبوّئنا في العفو منازل المتوكّلين، ودرجات المنيبين.

ربّنا عليك توكّلنا

وإليك أنبنا

وإليك المصير

التمهيد

أقسام الجملة

اختلف النحاة في تقسيمهم للجملة، فقسّموها وَفق اعتبارات عدّة: فمنهم من قسّمها وفق الكلمة التي تقع في صدرها، ومنهم باعتبار وقوعها في نطاق جملة أخرى، ومنهم باعتبار وظيفتها، ومنهم باعتبار موقعها الإعرابيّ، ومنهم من زاد على ذلك، نرى هذا الأمر عند القدماء كما نراه عند المحدثين.

أولا: من حيثُ صدرها:

يُقصَد بصدرها الكلمةُ الأولى الأصيلة في تأليفها، فقد أجمع علماء النحو الأقدمون على ضرورة الإسناد في الجملة العربية، وعمليّة الإسناد لها طرفان أساسان هما المسند والمسند إليه، فلمّا نظر النحاة في هذين، وجدوا أنّ الألفاظ التي يمكن أنْ تكون مسندا ليست دائما من جنس واحد[١]، الأمرُ الذي دعاهم إلى تقسيم الجمل العربيّة إلى اسميّة وفعليّة، وكما هو الأمرُ في كلّ موضوع، فإنّهم لم يُجمعوا على ذلك، وإنّما أضاف بعضهم إليها أقساما جديدة، وسنأتي على بيان ذلك.

اعتمد النحاة في هذا التقسيم على ما يعدّونه صدرا للجملة، فإنْ بُدِئَت الجملة باسم كانت اسميّة، وإنْ بُدِئَت بفعل كانت فعليّة، وتلك قسمة قديمة، تُفهَم من كلام سيبويه، حين قال في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يَغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه، وهو قولك: "عبد الله أخوك"، و"هذا أخوك"، ومثل ذلك "يذهب عبد الله"، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"[٢]، فقد مثّل سيبويه في هذا النصّ لنوعي الجملة العربيّة، وقد صرّح بهذه التسمية ابن هشام فقال: "فالاسميّة هي التي صدرها اسم، كزيد قائم...، والفعليّة التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللصُّ، وظننته قائما،

---

[١] انظر: المهيري، عبد القادر: الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، ع٣، ١٩٦٦، ص٤٠.
[٢] سيبويه: الكتاب، ٢٣/١.

ويقوم زيد، وقم" [١] وقد انتبه ابن هشام لِمَا قد يحصل عند الناس من التباس في الفهم، فبيّن "أنّ المراد بصدر الجملة المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: "أقائم الزيدان"، و"لعلّ أباك منطلق"، "وما زيد قائما" اسميّة، ومن نحو: "أقام زيد"، و"إنْ قام زيد"، و"وقد قام زيد"، و"وهلّا قمت" فعليّة، والمعتبرَ أيضا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: "كيف جاء زيد"، ومن نحو: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [٢]، ومن نحو: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [٣]، فعليّة، لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير" [٤].

فابن هشام يرى العبرة بالمسند والمسند إليه، ولعلّ هذا يظهر أثره في الجملة المشتملة على اسم وفعل، فالفعل يكون مسندا في كلتا الجملتين: الاسميّة والفعليّة، فإنْ تقدّم كانت الجملة فعليّة، وإنْ تأخّر كانت الجملة اسميّة[٥]، وعلى هذا يتّفق جميع أسلافنا، ولبعض المحدثين اعتراض على هذه العبرة في القسمة، لن يكون معرض حديثي، ولن أخرج على القدماء فيما أراه مناسبا من آرائهم، وقلّما يبتعدون عن الصواب أو الأصوب.

وكما أسلفت من قبل، فقد نبعت هذه التقسيمات من نظرتهم إلى ما يتقدّم الجملة، وهو صدرها، وقد أوضح ابن هشام المقصود بالصدر دفعا للالتباس، إلّا أنّ تقسيمهم هذا لم يسلَم من نقد المحدثين، فهذا عبد القادر المهيري لم يَرُقه اعتبار الصدر لتمييز ما كانت اسميّة ممّا كانت فعليّة، ويرى أنْ تُعاد النظرة في ذلك، وأنْ يكون الفيصلُ بين الجملتين، هو نوعَ العناصر الأصليّة

---

[١] ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٧٦/٢.

[٢] سورة غافر: ٨١.

[٣] سورة البقرة: ٨٧.

[٤] ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٧٦/١.

[٥] انظر: القضاة: الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين، ص٢٤ وما بعدها، و عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص٣١ وما بعدها، حيث إنّ فيهما آراء المحدثين.

المكوّنة لكلّ واحدة منهما، فلا تكون الجملة اسميّة إلّا إذا خلت من الفعل، وتُوضَع في صنف الجمل الفعليّة كلّ جملة تضمّنت فعلا أيّا كانت مرتبته[١]، ولعلّ المهيري قد اجتهد كثيرا حتى يصل إلى رأي كان همّه فيه مخالفة الأقدمين.

وخلاصة القول أنّ الجملة قسمان: اسميّة، وهي التي يتصدّرها الاسم، وفعليّة، وهي التي يتصدّرها الفعل، والمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم من الحروف، ولا عبرة بما تقدّم ممّا حقّه التأخير، كتقدّم المفعول، مثلا في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٢]، وإنْ تصدرها اسم.

ثانيا: من حيثُ وقوعها في نطاق جملة أخرى:

من الاعتبارات التي أُخِذَت في تقسيم الجملة تقسيمها باعتبار عدد عمليّات الإسناد التي تحويها، فقد خرج ابن هشام بتقسيم مبتكر في تفصيله، وهو تقسيم الجملة إلى كُبرى وصُغرى، ويبدو أنّه أخذ هذه التسمية عن ابن جنيّ، حيث جعل الأخيرُ الجملة في هذه الآية: ﴿ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾ [٣]، جملة كبيرة [٤]، ولكنّه لم يوضّح المقصود بها.

---

[١] انظر: المهيري: عبد القادر: مساهمة في تحديد الجملة الاسمية، حوليات الجامعة التونسية، ع٥، ١٩٨٦، ص١٣.

[٢] سورة الفاتحة: ٥.

[٣] سورة الرحمن: ٦.

[٤] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨، ج٢، ص٣٥٢.

أمّا ابن هشام، فقد أوضح المقصود بالجملة الكبرى، والجملة الصغرى، بقوله: "الكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة نحو: زيدٌ قام أبوه، و زيدٌ أبوه قائم، والصغرى هي: المبنيّة على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين" (١).

ويتّضح من تمثيله أنّ الكبرى ما احتوت أكثر من عمليّة إسناد، وتلك لا تكون إلّا اسميّة، سواء أكان خبرها جملة فعليّة أم اسميّة، كما هو واضح في المثال، والصغرى ما اقتصرت على عمليّة إسناد واحدة، اسميّة كانت أم فعليّة.

وأضاف أنّ "الجملة قد تكون كبرى وصغرى وذل باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، لأنّها خبر، و أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام" (٢).

وقد زاد عباس حسن نوعا ثالثا على قسمة ابن هشام، سمّاه الجملة الأصليّة، وهي التي تقتصر على ركني الإسناد، دون دخولها ضمن إطار جملة أخرى، وجعل الجملة نفسَها جملةً صغرى إذا دخلت في جملة أخرى(٣).

ثالثا: من حيثُ موقعها الإعرابيّ:

وباعتبار ما يتطلّبه موقع الجملة من إعراب أو عدمه، صنّف ابن هشام الجملَ إلى ما لها محلّ من الإعراب، وما لا محلّ لها من الإعراب، فالتي لا محلّ لها من الإعراب هي التي لا تحلّ محلّ المفرد، وأقسامها سبعة هي: الابتدائيّة أو الاستئنافيّة، والمعترضة بين شيئين لإفادة

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٨٠/٢.

(٢) المرجع السابق، ٣٨٠/٢.

(٣) انظر: حسن: النحو الوافي، ١٦/١.

الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا، والتفسيريّة، والمجابُ بها القسم، والواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائيّة، وجملة الصلة، والتابعة لما لا محلّ لها من الإعراب. وأمّا التي لها محلّ من الإعراب فجعلها تسعا هي: الواقعة خبرا، والواقعة حالا، والواقعة مفعولا به، والجملة المضافة، والواقعة جوابا لشرط جازم وهي مقرونة بالفاء أو إذا، والتابعة للمفرد، والجملة المستثناة، والجملة المسند إليها، والجملة المسند إليها، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب، وجعل لتلك الجمل محلا من الإعراب لحلولها محلّ المفرد [١]، ولعلّ الأساس في تصنيف الجملة إلى هذين النوعين هو العامل.

رابعا: من حيثُ الوظيفة العامّة التي تؤدّيها الجملة:

نظر النحاة إلى الجملة من حيث احتمالُها للصدق والكذب، فإنْ احتملت صدقا أو كذبا، فهي خبريّة، والصدق ما طابق الواقع لذاته، والكذب ما خالفه لذاته، وإنْ لم تحتمل صدقا أو كذبا كانت إنشائيّة، فالجملة من حيث وظيفتها نوعان: خبريّة وإنشائيّة [٢]، وجعلها طلبا وخبرا وإنشاء. وقد اعتنى بهذا الجانب أهل البلاغة، ومردّ ذلك الاعتناء هو اهتمامهم بالمعنى، وتقديمه على اللفظ.

خامسا: من حيثُ الدلالة الزمنيّة للجملة:

قام علي جابر المنصوريّ بتقسيم الجمل، معتمدا معيار الزمن، إلى قسمين: الأول: الجملُ التي لا يراد بها الزمن، وهي الجمل الاسميّة، والظرفيّة المكانيّة، والفعليّة التي تعبّر عمّا يثبت اتّصاف المسند إليه بالمسند، والثاني: الجملُ الزمنيّة، وهي الاسميّة المرتبطة بالقرائن التي تدلّ

---

[١] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٨٢/٢ وما بعدها.

[٢] انظر: عباس، فضل حسن: البلاغة فنونها وأفنانها، ط٥، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص١٠٠.

على الزمن، والجمل الظرفيّة الزمنيّة، والجمل الفعليّة التي يشير فيها المسند إلى الزمن، أو التي ترتبط بها قرائن خارجة على نطاق الإسناد لفظيّة أو معنويّة تشير إلى الزمن(١).

ويتضّح من كلامه أنّه يقسّم الجمل من حيث الإسناد إلى اسميّة وفعليّة ظرفيّة، كما أنّه يؤمن بوجود جمل غير إسناديّة.

الدلالة في الاسميّة والفعليّة:

انتهيت عند الحديث عن أقسام الجملة باعتبار صدرها إلى انقسامها إلى نوعين: اسميّة وفعليّة، وكانت الاسميّة ما كان المسند فيها اسما، أو فعلا متأخرا، والمسند إليه اسما متقدما، والفعليّة ما كان المسند فيها فعلا متقدما وحَسْب، فمثال الأولى: "القمر منير"، أو "القمر ينير"، ومثال الأخيرة: "ينير القمر"، وما بقي الآن هو أنْ نرى أيختلف التعبير في الجملة الاسميّة عنه في الجملة الفعليّة، أم أنّهما تنتهيان إلى الدلالة نفسها؟ خصوا أنّ الجملتين إذا كان المسند فيهما فعلا أوحَتا بالدلالة نفسها، وكان الاختلاف الوحيد هو التقديم والتأخير في المسند.

إذن، فمفتاح الإجابة يكمن في المسند، أفعل هو أم اسم؟ فإذا كان المسند إليه اسما، فإنّ دلالته تختلف عن كونه فعلا، والجملة تُبنَى عليه لأنّه أساسها، وبالتالي فإنّ دلالة الجملة كلّها تتغيّر.

وعلى هذا، فيجب البدء بتعريف الاسم والفعل، فالأول ما دلّ على معنى في نفسه، وهو ذات غير مرتبطة بالزمن، لذا فإنّ له من القوّة ما ليس لغيره، وأمّا الأخير فهو حدث مرتبط بزمن(٢).

---

(١) انظر: المنصوري، علي جابر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط١، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٤١.

(٢) انظر: سعد، محمد رزق: الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، ص٢٧.

وبناء على ما سبق من تعريف للاسم والفعل، فقد رأى اللغويون أنّ الاسم يفيد الثبوت، والفعل يفيد التجدّد والحدوث، فإذا قلنا: "خالد مجتهد"، فقد أفدنا ثبوت الاجتهاد لخالد، في حين أنّ قولنا: "يجتهد خالد" يفيد حدوث الاجتهاد له بعد أنّ لم يكن، فقد حصل عنده تغيّر وتجدّد، وسرّ ذلك أنّ الفعل مقيّد بالزمن، فالماضي مقيّد بالزمن الماضي، والمضارع مقيّد بزمن الحال أو الاستقبال في الأغلب، في حين أنّ الاسم خال من التقييد بزمن أيّا كان، فهو أشمل وأعمّ وأثبت، ولعلّ ذلك الكلام يُفْهَم من قول القزوينيّ: "وأمّا كونه – يعني المسند– فعلا فللتقيّد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يكون مع إفادة التجدّد، وأمّا كونه اسما فلإفادة عدم التقيّيد والتجدّد" [(١)]، ونرى الكلام نفسه عند عبد القاهر الجرجانيّ في دلائل الإعجاز [(٢)].

وإلى مثل هذه التفرقة ذهب مهدي المخزوميّ، إذ قال: "الجملة الفعليّة هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد، أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا متجدّدا، وبعبارة أوضحَ، هي التي يكون فيها المسند فعلا لأنّ الدلالة على التجدّد إنّما تُستَمَدُّ من الأفعال وحدها ...، أمّا الجملة الاسميّة فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتّصف فيها المسند إليه اتّصافا ثابتا غير متجدّد، أو بعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند اسما، على ما بيّنه الجرجانيّ فيما اقتبسنا من كلامه هاهنا" [(٣)] .

والباحث يتّفق مع المخزوميّ في جانب، ويذهب غير مذهبه في جانب آخر، فأمّا جانب الاتّفاق فهو ما رآه من دلالة الجمل، وأمّا جانب الافتراق فتقسيم الجمل، فالجملة عنده نوعان: اسميّة وفعليّة، غير أنّ مفهومه لهما يختلف عن المفهوم الذي ذكرته، فهو يرى أنّ الجملة الفعليّة

---

(١) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ١/١٧٧.

(٢) انظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١٧٤.

(٣) المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٤١-٤٢.

كلُّ جملة كان المسند فيها فعلا، والجملة الاسميّة كلّ جملة خلت في تكوينها من الفعل، ولعلّ ما جعلني أتّفق معه على دلالة هذه الجمل مع اختلافنا في مفهومها هو أنّني لا أنظر إلى الجملة باعتبار نوعها، وإنّما باعتبار نوع المسند فيها.

وقد عارض إبراهيم السامرائيّ المخزوميَّ فيما ذهب إليه من دلالة المسند في الجملة الفعليّة، في كلّ الأحوال، على التجدّد قائل: "وكيف لنا أنْ نفهم التجدّد والحدوث في قولنا "مات محمد"، و "هلك خالد"، و "انصرف بكر"، فهذه الأفعال كلّها أحداث منقطعة لم يكن لنا أنْ نجريها على التجدّد" [(١)]، ومنتقدا إيّاه لعدم انتباهه إلى أنّ المثال الذي جاء به عبد القاهر الجرجانيّ هو "ينطلق"، وبناء "يفعل"، أو المضارع عموما، يفيد التجدّد والحدوث، أمّا الأمثلة التي ذكرها – أي السامرائيّ– فلا تحقّق غرض الجرجانيّ ولا المخزوميّ.

وردّا على ذلك، فقد أوْضَحَ القزوينيّ دلالة الفعل الماضي على التجدّد، فقال في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [(٢)] : "أي أحدثتم دعاءهم أم استمرّ صمتكم عنه، فإنّه كانت حالتهم المستمرّة أنْ يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم" [(٣)].

أمّا ما يتعلّق بمثل أمثلته: "هلك خالد"، و"مات محمد"، فيمكن أنْ نعدّها من الشواذّ التي خرجت على القاعدة الأصليّة، إذ إنّ لكلّ قاعدة شواذّ، وأنْ ندرج الجمل التي تحتويها مع الجمل غير الزمنيّة التي قال بها علي جابر المنصوريّ، إذ رأى أنّ الجمل الفعليّة التي تعبّر عمّا يثبت

---

(١) السامرائي، إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، ص٢٠٤.

(٢) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٣) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص١٩٢.

اتّصاف المسند إليه بالمسند من قبيل الجمل غير الزمنيّة، وقد مثّل لها بأمثلة كان منها: "عَرِجَ خالد"، و "عَوِرَ الرجل"، فعرج خالد وعور الرجل صفتان ثابتتان لا تتمّان على زمن معيّن [١].

يتّضح ممّا سبق أنّ المحور في دلالة الجملة هو المسند، وليس كون الجملة اسميّة أو فعليّة، ومَن قال بهذا فقوله على سبيل التجوّز، وأنّ الاسم يدلّ على الثبوت، والفعل يدلّ على التجدّد، وبهذا فإنّ الجملة الاسميّة لا تدلّ على الثبوت إلّا إذا كان المسند فيها اسما، أمّا إذا كان فعلا فلا تفيد الثبوت، فجملة "هو يحفظ" على سبيل المثال، جملة اسميّة لأنّها مبدوءة باسم، لكنّها لا تفيد الثبوت، بخلاف "هو حافظ" فإنّها لا تفيد سوى الثبوت [٢] .

ولسائل أنْ يسأل: إذا كانت الجملة المشتملة على الفعل تحمل دلالة واحدة، إنْ بتقدّم ذلك الفعل، وإنْ بتأخّره، فلمَ تُعَدُّ الأولى فعليّة، والأخيرة اسميّة؟ لمَ لا يطلق عليها اسم واحد في الحالين؟ ولعلّ الجواب عن ذلك قد أعدّه شوقي ضيف، إذ رأى – وأرى معه– أنّ هناك فرق مهم بين الجملتين الاسميّة والفعليّة حين يكون المسند فيهما فعلا، ففي مثل "زيد سافر"، و "سافر زيد" فرق كبير، وليس التعبيران مستويين كما يُظَنّ، فإذا قلت: "سافر زيد" لم تُرِدْ أكثرَ من سفره، وإذا قلت: "زيد سافر" فقد أردت أنْ تنَبّهَ السامع إلى زيد نفسه بَدءا، وأنّه سافر ثانيا، وكأنّ السفر كان بعيدَ الوقوع منه لسبب من الأسباب، أو كان غيرَ مظنون، فتريد أنْ تقول إنّه حدث فعلا، ولذلك تُقَدّمُ الاسمَ المرفوع على الفعل، وتجعلُه مبتدأ الكلام وأساسَه [٣].

---

[١] انظر: المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ص٤١.

[٢] انظر: السامرائي، فاضل: معاني الأبنية في العربية، ط١، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الكويت، ١٩٨١، ص١٧.

[٣] انظر: ضيف، شوقي: تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٥٤.

وبعدُ، فالذي أرتضيه هو انقسام الجملة باعتبار صدرها إلى نوعين لا ثالث لهما، هما الاسميّة والفعليّة، فالأولى ما كان المسند فيهما اسما أو فعلا تاما متأخرا، والأخيرة ما كان المسند فيهما فعلا متقدما ليس غير، وأنّ التعبير بهذين النوعين له دلالة مغايرة في كلٍّ منهما، حتى لو تشابهتا من حيث الشكل، فالعبرة بالمسند، ثمّ إنّ هذا المسند قد يُقدّم أو يُؤخّر لأسباب متّصلة بالمعنى.

الفصل الأول

الجملة الفعليّة المثبتة في سورة الكهف

المبحث الأول: الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب

المبحث الثاني: الجملة التي لها محلّ من الإعراب

المبحث الأول: الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

كان من تقسيمات الجملة التي مرّت بنا في التمهيد من هذه الدراسة الجملة من حيثُ موقعها الإعرابي[١] ، وقد انقسم هذا النوع إلى قسمين، هما: الجملة التي لها محلّ من الإعراب، والجملة التي لا محلّ لها من الإعراب، وفي هذا المبحث من هذا الفصل سأدرس الجملة المثبتة التي لا محلّ لها من الإعراب في سورة "الكهف"، وقد آثرت البدءَ بها لأنّها – كما قال ابن هشام– لم تحلَّ محلَّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة[٢]، فالمفرد هو الذي يتّخذ مواقع إعرابيّة، فيكون فاعلا، ومفعولا به، واسما مجرورا، ومبتدأً، وخبراً، وغيرَ ذلك، وما جاء من الجمل في موقع هذا المفرد كان جملة لها محلٌّ من الإعراب، وما لم يقع موقعَ المفرد، وكان جملة لا محلَّ لها من الإعراب [٣]، وقد سبق ذكر أنواع الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في الفصل الأول من هذا البحث.[٤]

وفي سورة "الكهف" ميدان البحث سأدرس كلَّ قسم من أقسام هذا النوع من الجمل على حدةٍ، مبيّنا المقصودَ به، ذاكرا عدد مرّات وروده، والأنماط التي أتى عليها، محلّلا بعضا من جُمَلِه.

والجمل المثبتة التي لا محلّ لها من الإعراب التي وردت في سورة "الكهف"، وهي:

أولا: الجملة المستَأْنَفَةَ:

سمّاها ابن هشام الجملةَ المستَأْنَفَةَ؛ لأنّ ذلك أوضحُ؛ إذ إنَّ الجملة الابتدائيّة تُطلَق على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلٌّ،[٥] وأراه مصيبا فيما ذهب إليه، وسوف أدرس الجمل بناءً على ما رآه هو الأفضلَ والأوضحَ.

---

[١] انظر في الصفحة الخامسة والأربعين من هذا البحث.

[٢] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٨٢/٢

[٣] المرجع السابق، ٣٨٢/٢

[٤] انظر في الصفحة الخامسة والأربعين من هذا البحث

[٥] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٨٢/٢

وردت الجملة المستأْنَفَة في ميدان البحث في تسعة وأربعين موطنا، أربعون موطنا كانت الجملة فيها ماضية، وتسعة مواطن كانت الجملة فيها مضارعة.

نحو قوله تعالى:﴿ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ (آية ٧٨)

تصدّر الجملة فعل مضارع مقترن بالسين وهي حرف استقبال للقريب، أتى بعده المفعول به الأول متقدّما وجوبا على الفاعل لأنه ضمير متصل، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا، ثم تبعه المفعول به الثاني، وقد تعدّى الفعل إلى المفعول به الثاني بواسطة وهو حرف الجر الباء، وخُتِم التركيب باسم موصول وصلته، على أنّ الاسم الموصول في محل المضاف إليه.

وجملة (سأنبئك) مستأنفة استئنافا بيانيا، تقع جوابا لسؤال يهجس في خاطر موسى – عليه السلام– عن أسباب الأفعال التي فعلها الخضر –عليه السلام–، وسأله عنها موسى، وقد وعده أن يُحدِث له ذكرا مما يفعله.[١] وأصل التأويل راجع إلى قولهم آل الأمر إلى كذا أي صار إليه، فإذا قيل ما تأويله فالمعنى مصيره.[٢]

ودلالة السين المقترنة بالفعل المضارع في الجملة للتأكيد بعدم التراخي في الإنباء عمّا وعده واقتضاه من تأويل ما رآه موسى –عليه السلام– في رحلته مع الخضر –عليه السلام.

---

[١]ابن عاشور: التحرير والتنوير، ١٠

[٢] الرازي: التفسير الكبير، ١٥٩

ومن الجمل المستأنفة قوله تعالى:﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَرْنَيْنِ ۖ قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴾ (آية ٨٣)

جاء فعلها مضارعا، أتى بعده الفاعل وهو واو الجماعة الضمير المتصل، ثم المفعول به الكاف ضميرا متصلا، ثم تبعه شبه جملة من الجار والمجرور.

هم اليهود سألوه على وجه الامتحان أو سأله قريش بتلقينهم، وصيغة الاستقبال للدلالة على استمرارهم على ذلك إلى ورود الجواب.[١] وافتتاح هذه القصة بـ (يسألونك) يدلّ على أنّها ممّا نزلت السورة لجواب عنه كما كان الابتداء بقصة أصحاب الكهف اقتضابا تنبيها على مثل ذلك.[٢]

إنّ النصّ لا يذكر شيئا عن شخصية ذي القرنين ولا عن زمانه أو مكانه، فالتسجيل التاريخيّ ليس هو المقصود، إنّما المقصود هو العبرة المستفادة من القصة، والعبرة تتحقّق بدون حاجة إلى تحديد الزمان والمكان في أغلب الأحيان، والمراد بالسؤال عن ذي القرنين السؤال عن خبره، فحذف المضاف إيجازا لدلالة المقام، وكذلك حذف المضاف في قوله "منه" أي من خبره.

ثانيا: الجملة المجاب بها القسم:

جاءت جملة جواب القسم في سورة "الكهف" خبريّة في ثمانية مواطن.

ومثالها قوله تعالى:﴿ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴾ (آية ١٤)

وفي الكلام قسم مقدّر واللام واقعة في جوابه، "وإذا" حرف جواب وجزاء فتدل على شرط مقدّر؛ أي لو دعونا وعبدنا من دونه إلها والله لقد قلنا إلخ، واستلزم العبادة القول لما أنّها لا تعرى عن الاعتراف بألوهية المعبود، والتضرّع إليه.[٣]

---

[١] انظر: أبو السعود: تفسير أبي السعود ٢٣٩ / و الألوسي: روح المعاني ٢٤

[٢]ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٧

[٣]الألوسي: روح المعاني ٢١٩

ومعنى الشطط في اللغة مجاوزة الحد، قال الفراء يقال قد أشطّ في السوم إذا جاوز الحد ولم يُسمع إلّا أشطّ يشطّ أشطاطا وشططا، وحكى الزجاج وغيره شطّ الرجل وأشط إذا جاوز الحدّ، وأصل هذا من قولهم شطّت الدار إذا بعدت، فالشطط البعد عن الحقّ.[١]

وفي انتصاب "شططا" ثلاثة أوجه: مذهب سيبويه[٢] النصب على الحال من ضمير مصدر (قلنا)، الثاني: نعت لمصدر، أي: قولا ذا شطط، أو هو الشطط نفسه مبالغة. الثالث: أنّه مفعول بـ (قلنا) لتضمنه معنى الجملة.[٣]

وما يلفت في الجملة من حيثُ التركيب دخول "قد" عليها، و "قد" حرف لتوكيد الجملة الفعلية، ولا يليه إلّا الفعل مظهرا[٤]، ولا يُفصَل بينه وبين الفعل بغيره،[٥] ولا يدخل إلّا على الفعل المتصرّف الخبريّ المثبت.[٦]

يقول عودة أبو عودة في "قد" وغيرها من أدوات التوكيد: "ويشعُر المتكلّم أحيانا أنّ المستمع إليه بحاجة إلى أنْ يوجّه الكلام مؤكّدا، معززا بوسائل الإقناع، موثقا بالبراهين، لينتقل المستمع من الحالة التي هو فيها إلى الحالة التي يكون عليها المتكلّم من الإيمان واليقين بالفكرة، التي يتحدّث عنها، والتوكيد في اللغة إحدى الوسائل التي يعمد إليها المتكلّم لتعزيز فكرته في نفس السامع،

---

[١] الرازي: التفسير الكبير، ٩٩

[٢] سيبويه: الكتاب ١/ ١١٦

[٣] السمين الحلبي: الدر المصون ٤٥٣

[٤] انظر: سيبويه: الكتاب ٩٨/١

[٥] انظر: ابن هشام : مغني اللبيب، ١/ ١٧١

[٦] انظر: ديب، إلياس: أساليب التأكيد في العربية، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٦١

وأساليب التوكيد متعدّدة، كالتكرار والقسم، وإضافة أدوات التوكيد من "إنّ، وأنّ، ولام الابتداء" في الأسماء، و "قد"، واللام، ونون التوكيد" في الأفعال".(١)

وقد ذكر النحاة أنّ "قد" مع الماضي حرف تحقيق، (٢) وعلى الأغلب للتحقيق والتقريب لما فيه من معنى تأكيد الحصول، وتقريب الماضي من الحال. (٣)

والذي أراه مناسبا أنْ نفصل بين قضيتي التحقيق والتقريب، فليس دخول "قد" على الفعل الماضي يدلُّ دائما على تقريب الماضي من الحال، وإنّما من بعض وظائف "قد" تقريبها الماضي من الحال، وما دعاني إلى ذلك أنّني عندما نظرت في الجملة التي بين يديّ، وهي "لقد قلنا" لم أجد وجها تدلّ فيه على تقريب الماضي، فالآية نزلت في الفتية المؤمنين، و "قد" تكون جاءت لتأكيد الخير.

ثالثا: الجملة الواقعة لشرط غير جازم:

والجملة الشرطيّة إذا كان الجواب فيها خبرا فهي جملة خبريّة، وإنْ كان إنشاءً فهي إنشائيّة(٤)، وقد جاء في حاشية الخضريّ: "إنّ من الجمل الخبريّة الجملة الشرطيّة إذا كان جوابها خبرا" (٥). فمن الجمل الشرطيّة الخبريّة قوله تعالى: إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا (٦)، ومن الجمل

(١) أبو عودة، عودة، بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين، دار التيسير، عمان، ١٩٩٠، ص ٣٣١-٣٣٢

(٢) انظر: المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٣٩٢

(٣) انظر: الشريف، محمد حسن: معجم حروف المعاني في القرآن الكريم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦، ٢/ ٧٨٥-٧٨٦

(٤) انظر: فاضل السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ص ١٧٨

(٥) الخضري، الشيخ محمد: حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، ٧٧/١

(٦) سورة الأنفال: ٢٩

الشرطيّة الإنشائيّة قوله تعالى: فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ [١]، وعليه فدراستي ستتناول من الجمل الشرطيّة ما كان خبرا فقط.

وردت الجملة الواقعة لشرط غير جازم في ميدان البحث في ثمانية عشر موطناً، أربعة مواطن كانت الجملة فيها مضارعة، وثمانية عشر موطناً كانت الجملة فيها ماضية.

ويمثل هذه الجملة قوله تعالى:﴿ لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي ﴾ (آية ١٠٩)

تصدرت الجملة بفعل ماضٍ مقترن باللام الواقعة في جواب لو، تبعه الفاعل اسما ظاهرا، ثم ختمت الجملة بظرف.

وسبب نزول الآية " قال حييّ بن أخطب: في كتابكم ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا، ثم تقرؤون وما أوتيتم من العلم إلّا قليلا، فنزلت يعني أنّ ذلك خير كثير، ولكنّه قطرة من بحر كلمات الله". [٢] والمعنى لو كتبت كلمات علم الله وحكمه، وكان البحر مدادا لها، والمراد بالبحر الجنس لنفد البحر قبل أنّ تنفد الكلمات، وتقرير الكلام أنّ البحار كيفما فرضت في الاتساع والعظمة فهي متناهية ومعلومات الله غير متناهية، والمتناهي لا يفي البتة بغير المتناهي، قرأ حمزة والكسائي ينفد بالياء لتقدّم الفعل على الجمع والباقون بالتاء لتأنيث كلمات. [٣]

---

[١] سورة المائدة: ٤٢

[٢] النسفي: تفسير النسفي ٦٥٤

[٣] الرازي: التفسير الكبير ١٧٧

لمّا ابتدئت هذه السورة بالتنويه بشأن القرآن ثم أفيض فيها من أفانين الإرشاد والإنذار والوعد والوعيد، وذكر فيها من أحسن القصص ما فيه عبرة وموعظة، وما هو خفيّ من أحوال الأمم، حُوّل الكلام إلى الإيذان بأنّ كل ذلك قليل من عظيم علم الله تعالى، فهذا استئناف ابتدائيّ وهو انتقال إلى التنويه بعلم الله تعالى مفيض العلم على رسوله صلى الله عليه وسلم. "بهذا التصوير المحسوس والحركة المجسّمة يقرب إلى التصوير البشري المحدود معنى غير المحدود، ونسبة المحدود إليه مهما عَظُم واتّسع".(١)

واقتران جواب "لو" باللام يأتي في حالين: جوابها لا يخرج عن كونه ماضيا إمّا معنًى وإمّا وضعا، أو يأتي جوابها مثبتا ومنفيا. فإذا كان مثبتا فاقترانه بـ "اللام" هو الغالب، والنادر أنْ يتجرّد من اللام وسُمّيت هذه اللام بلام التسويف؛ لأنّ وجودها يفيد التراخي في الجواب، وحذفها يفيد الإسراع فيه،(٢) وفي الآية محلّ الدراسة جاء اقتران الجواب فيها باللام مناسبا للمعنى، فمهما كان اتّساع البحر فإنّ نفاده حاصل لا محالة.

وفي إضافة الكلمات إلى اسم الربّ المضاف إلى ضميره صلى الله عليه وسلم في الموضعين من تفخيم المضاف وتشريف المضاف إليه ما لا يخفى وإظهار البحر والكلمات في موضع الإضمار لزيادة التقرير.

---

(١) قطب، سيد: في ظلال القرآن، ٢٢٩٦

(٢) انظر: محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه، ٢٦٤/٢٦٥

رابعا: الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف:

مثال صلة الاسم قولنا: جاء الذي قام أبوه، فالذي في موضع رفع، والصلة لا محلّ لها، يقول ابن هشام: "بلغني عن بعضهم أنّه كان يلقّن أصحابه أنْ يقولوا: إنّ الموصول أو صلته في موضع كذا، محتجّا بأنّهما ككلمة واحدة، والحقُّ ما قدّمت لك – أي أنّ صلة الموصول لا محلّ لها– بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: "ليقمْ أيُّهم في الدّار، ولألزمنَّ أيَّهم عندك، وامرر بأيّهم أفضل"، وفي التنزيل رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا (١)، وقُرِئ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ (٢)، بالنّصب"(٣). ومثال صلة الحرف قولنا: أعجبني أنْ قمت، ونحو: وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٌ لَّكُمۡ (٤).

وردت الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف في ميدان البحث في ثمانية وخمسين موطناً، ثمانية وعشرون موطنا كانت الجملة فيها مضارعة، وثلاثون موطناً كانت الجملة فيها ماضية.

ومثالها قوله تعالى:﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴾ (آية١)

تصدرت الجملة بفعل ماضٍ متعدّ بالهمزة، وفاعله ضمير مستتر، ثم تبعه شبه جملة من الجار والمجرور، وبعدها جاء المفعول به اسما ظاهرا.

ومناسبة أول هذه السورة لآخر ما جاء في السورة التي قبلها أنّه لمّا قال "وبالحق أنزلناه وبالحق نزل" وذكر المؤمنين به أهل العلم وأنّه يزيدهم خشوعا، وأنّه تعالى أمر بالحمد له، وأنّه لم يتّخذ ولدا أمره تعالى بحمده على إنزال هذا الكتاب السالم من العوج، القيّم على كل الكتب، المنذر من اتخذوا ولدا، المبشّر المؤمنين بالأجر الحسن، ثم استطرد إلى حديث كفار قريش، والتفت من

(١) سورة فصّلت: ٢٩

(٢) سورة مريم: ٦٩

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٠٩/٢

(٤) سورة البقرة: ١٨٤

الخطاب في قوله تعالى "وكبّره تكبيرا" إلى الغيبة في قوله تعالى "على عبده" لما في عبده من الإضافة المقتضية تشريفه ولم يجئ التركيب "أنزل عليك". [١] وتأخير المفعول الصريح عن الجار والمجرور مع أنّ حقّه التقديم عليه ليتّصل به قوله "ولم يجعل له عوجا"

ومثاله أيضا قوله تعالى:﴿ وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ ﴾ (آية ٢٨)

تصدرت جملة الصلة بفعل مضارع مسندٍ إلى واو الجماعة وهي الفاعل، ثم المفعول به مضافاً له ضمير الغيبة الدّال على الجمع، ثم شبه جملة من الجار والمجرور واسم معطوف على المجرور للدلالة الزمنيّة.

"والمراد بهم فقراء المؤمنين مثل صهيب وعمار وخبّاب ونحوهم – رضي الله عنهم–، وقيل أصحاب الصفّة... والتعبير عنهم بالموصول لتعليل الأمر بما في حيّز الصلة من الخصلة الداعية إلى إدامة الصحبة". [٢]

"أيْ يعبدونه دائما، وشاع استعمال مثل هذه العبارة للدوام وهي نظير قولهم: ضرب زيد الظهر والبطن يريدون به ضرب جميع بدنه، وأبقى غير واحد الغداة والعشيّ على ظاهرهما ولم يرد عموم الأوقات، أيْ يعبدونه في طرفي النهار، وخصّا بالذكر لأنّهما محل الغفلة والاشتغال بالأمور"[٣]

---

[١] انظر: أبو حيان: البحر المحيط، ٩٣

[٢] أبو السعود: تفسير أبي السعود، ٢١٨–٢١٩

[٣] الألوسي: روح المعاني ٢٦١–٢٦٢

وثمة خصوصيّة دلاليّة في استعمال: اسم موصول + الفعل ومتمماته، ذلك أنّه يجعل الجملة جامعة لخصائص الجملة الاسميّة بدلالتها على الثبوت، وخصائص الجملة الفعليّة الدّالة على الحركة والاستمراريّة، فهي تصف من يعود عليه الموصول بفعله وسلوكه، فتشير في هذا التركيب إلى ثبوت حقيقة اتصافهم بديمومة فعل الدعاء حتى إنّهم يُعرَفون به، وبه يتميّزون. ولا يخفى ما في هذا الاستعمال من إشارة إلى أنّ جوهر التكريم إنّما سببه السلوك والفعل الذي صار علامة عليهم وصاروا علامة عليه. أمّا ذكرهم بضمير الغائبين، والمدعوّ أيضاً "ربهم" والمراد "وجهه" بضمير الغائب؛ لأنّهم إذ يفعلون ذلك "يدعون، ويريدون" يفعلونه غيبا، وليس فقط في حضرة رسول الله، وهم يؤمنون بالله غيبا، فهو الحاضر عندهم ذكراً ودوماً، ولا يحتاجون إلى برهان على وجوده، ولا يبغون بفعلهم الرياء أو الثناء، فاستحقوا شهادته فيهم في غيبتهم.[١]

خامساً: الجملة التابعة لما لا محلَّ له من الإعراب:

هي الجملة التي تأخذ حكم جملة سابقة لها في الكلام، مثل قولنا: سافر خالدٌ وقدم أخوه، فجملة "سافر خالد" جملة استئنافيّة لا محلّ لها، وجملة "قَدِمَ أخوه" جملة معطوفةٌ عليها فتأخذ حكمها في عدم احتلال موقع من الإعراب.

وردت الجملة التابعة لما لا محلَّ له من الإعراب في ميدان البحث في خمسة وأربعين موطناً، ثلاثة عشر موطناً كانت الجملة فيها مضارعة، واثنان وثلاثون موطناً كانت الجملة فيها ماضية.

---

[١] الكيلاني، إيمان محمد أمين خضر: "واصبر نفسك .." دراسة أسلوبيّة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، الرسالة ٣٧٥، الحولية ٣٢، مارس ٢٠١٣.

ومثاله جملة ﴿وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في قوله تعالى:﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾ (آية ٢)

تصدّرت بفعل مضارع وفاعله ضمير مستتر، ثم المفعول به الأول، ثم وصف المفعول به باسم موصول وصلته التي جاءت جملة فعليّة فعلها مضارع كذلك، ثم المفعول به الثاني مصدرا مؤولا من أنّ وجملتها.

واعلم أنّ المقصود من إرسال الرسل إنذار المنذرين وبشارة المطيعين، ولمّا كان دفع الضرر أهمّ عند ذوي العقول من إيصال النفع لا جرم قدّم الإنذار على التبشير في اللفظ.[١] وتقديم الإنذار على التبشير لإظهار العناية بزجر الكفّار.

ونلحظ أنّ الفعل "يبشّر" تعدّى لمفعولين مذكورين، غير أنّ الفعل المقابل له "ينذر" تعدّى أيضا لمفعولين ذكر واحد منهما وحُذِف الآخر، ذلك أنّه تعالى لمّا حذف المُنْذَر وأتى بالمُنذَر به هنا، حذف المُنْذَر به، وأتى بالمُنْذَر في قوله "وينذر الذين قالوا" فحذف الأول من الأول لدلالة ما في الثاني عليه، وحذف الثاني من الثاني لدلالة ما في الأول عليه، وهو في غاية البلاغة، ولمّا لم تتكرّر البشارة ذكر مفعوليها.

وإيثار صيغة الاستقبال في الصلة للإشعار بتجدّد الأعمال الصالحة واستمرارها وإجراء الموصول على موصوله المذكور لما أنّ مدار قبول الأعمال هو الإيمان.

---

[١] الرازي: التفسير الكبير، ٧٧

ومثاله أيضا قوله تعالى:﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ (آية ٤٩)

تكوّنت الجملة التابعة من فعل ماض مسند لغير المعلوم ونائب فاعل.

جاء الفعل مسنداً لغير المعلوم في جملتنا لمعرفة الفاعل، وهو الله – عزّ وجلّ – . "والوضع إمّا حسيّ بأن يضع صحيفة كل واحد في يده: السعيد في يمينه، والشقيّ في شماله، أو في الميزان، وإمّا عقليّ أيْ: أظهر عمل كلّ واحد من خيرٍ وشرٍّ بالحساب الكائن في ذلك اليوم. [١]

والجملة عطف على "عرضوا" داخل تحت الأمور الهائلة التي أريد تذكريها بتذكير وقتها، وإيراد صيغة الماضي للدلالة على التقرير، والمراد من الكتاب كتب الأعمال فـ "ال" فيه للاستغراق.[٢]

---

[١] الشوكاني: فتح القدير ٨٦٣

[٢] انظر: أبو السعود: تفسير أبي السعود ٢٢٧، و الألوسي: روح المعاني: ٢٩٠-٢٩١

المبحث الثاني: الجمل التي لها محل من الإعراب:

هي الجمل التي تحلُّ محلَّ المفرد فتعرب إعرابه، فتكون في موضع الخبر أو موضع المفعول به أو موضع المضاف إليه وما إلى ذلك، فيكون لها محل من الإعراب، وذلك بحسب الموقع الذي وقعت فيه.

وقد حُصرت أقسام هذا النوع من الجمل في سبعة، غير أنَّ ابن هشام رآها تسعة أقسام، وأضاف إليها الجملة المستثناة والجملة المسند إليها، فمثال الأولى قوله تعالى: ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ٢٤ ﴾ [(١)]، و"مَنْ" مبتدأ و"يعذّبه الله" خبر، والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ومثال الثانية قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾[(٢)] إذا أُعْرِب "سواء" خبراً، و"أنذرتهم" مبتدأ،[(٣)] وهذان النوعان لم يردا في سورة الكهف.

---

(١) سورة الغاشية: ٢٢- ٢٤.

(٢) سورة البقرة: ٦.

(٣) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢/٤٢٧.

والجمل التي لها محل من الإعراب، التي وردت في سورة الكهف، هي:

الجملة الواقعة خبراً: وتشمل على ثلاثة أقسام:

الواقعة خبراً للمبتدأ وتكون اسمية وفعلية، والفرق بينهما واضح وجلي من ناحية المعنى قال أبو البقاء: "والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، إذا كان خبرها اسماً، فقد يُقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا إذا لم يوجد داعٍ إلى الدوام، والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال، فتدل على تجدد وسابق أو حافز، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة التجدد وفي مقام خطابي.(١)

وأهمّ ما اتسمت به شواهد هذه الجملة الفعلية المثبتة في سورة الكهف ما يأتي:

١- تصدّرها بالفعل المضارع، في قوله تعالى: ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾ (آية ١٣)، فجملة (نقصّ) خبر للمبتدأ نحن (٢)، ومن ذلك قوله تعالى﴿ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ (من الآيتين ٣٤، ٣٧) فقوله (يحاوره) خبر للمبتدأ (هو) في الآيتين (٣). ومنه قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَٰرُ﴾ (آية ٣١) هذه إحدى الآراء (تجري) خبر للمبتدأ (جنات) (٤).

وقد ناسب الخبر أن يكون فعله مضارعاً في هذه المواطن المذكورة للدلالة على الاستمرارية، فالقصص لن ينتهي بعد هذه السورة الكريمة، وحوار الرجلين لم يكن آنياً بل مستمراً

---

(١) انظر: الكليات ١٤٠.

(٢) انظر: الدرويش: إعراب القرآن وبيانه ٤/٤٤٩.

(٣) انظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ٣٨٥.

(٤) انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ١٣/ ٣١١.

في كل لقاء بينهما، وهذه الأنهار التي هي جزاء المؤمنين تجري باستمرار فهي ليست كأنهار الدنيا التي قد تجف وتزول.

٢- تصدّرها بالفعل الماضي: وذلك في قوله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (آية ٣٣) قوله تعالى (آتت) خبر لـ (كلتا) [١]، وأُفرد الخبر كلتا على اعتبار اللفظ وهو الأفصح وتصدّر الخبر بالفعل الماضي لأنّ الثمر له موسم محدد بداية، ومن ثمّ كأن الله تعالى يخبرنا بأنّ هذا الأُكُل لن يستمر وسيزول؛ لأنّ صاحب الجنة كفر بالله تعالى، فلو آمن بالله وشكره على نعمته فإنها ستدوم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُواْ رَبَّهُمْ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قُبُلًا ﴾ (آية ٥٥).

إذا جلعنا (ما) استفهامية تكون في محل رفع مبتدأ و (منع) فعل ماضٍ خبرها [٢] لثبات أهل الكفر على معتقدهم وأنهم لن يؤمنوا إلا حين يرون العذاب الذي وُعِدوه من الله تعالى، فقد استخدم الزمن الماضي للفعل (منع) للدلالة على ثبات هذا الأمر عند الكفار فمنهم من قال لنبيه: ﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [٣]، وآخرون قالوا: ﴿ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [٤]. وقالت قريش:﴿ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [٥]. [٦]

---

[١] انظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣١٤/٣، الزمخشري: الكشاف ٥٠٠/٢.
[٢] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ١٣٦/٦.
[٣] سورة الشعراء: ١٨٧.
[٤] سورة العنكبوت: ٢٩.
[٥] سورة الأنفال: ٣٢.
[٦] انظر: ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ١١٦٢.

٣- تصدرها بالتسويف، وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ ﴾ (آية ٨٧) لمن يرى أنّ الخبر قوله (فسوف نعذبه) [١]، وسوف حرف تنفيس، وهي تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال [٢]، استخدم سوف للدلالة على أنَّ ذا القرنين سيدعوهم للإيمان أولاً، ثم من لم يؤمن فإنه سيعذبه في الدنيا قبل عذاب الله تعالى في الآخرة [٣].

٤- وقوعها في جواب الطلب وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن ﴾ (آية ٢٩)، ويجوز أن تكون (من) موصولة وهي مبتدأ، وجملة، (فليؤمن) واقعة في جواب الطلب في محل رفع خبر المبتدأ [٤]. جاء استخدام الفعل المضارع في هذا الموضع لأنّ التخيير مستمر، وبما أن الفعل المضارع يدل على الاستمرارية، فهو أنسب في الاستخدام، كما أنّه جاء مقترناً بلام الأمر، وهي لإثبات أنّ من كانت نيته ومشيئته الإيمان، فإنّه سيُلزم نفسه بالإيمان، ولن يبقى على كفره.

٥- وقوعها في جواب الشرط وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا ﴾ (آية ١١٠) ، لمن يرى أن جواب الشرط هو الخبر [٥] فقوله (فليعمل) خبر لـ (من) الشرطية. تحدثنا سابقاً عن دلالة الاستمرارية في الفعل المضارع، فمن كان يرجو الآخرة ولقاء الله تعالى بوجه حسن، فعليه باستمرارية العمل الصالح.

---

[١] انظر: معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ٣٩٣.

[٢] ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ١٨٤.

[٣] انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير: ١٦/ ٢٧.

[٤] انظر: السمين الحلبي: الدر المصون ٤/ ٤٥٢.

[٥] انظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ٤٤/ السيوطي: همع الهوامع ٢/٦٤ .

الواقعة خبراً للأفعال والناسخة:

١- خبراً لـ (كان) وفعلها مضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ ﴾ (آية٤٣)، يجوز أنْ يكون قوله (ينصرونه) خبراً لـ (تكن) خلافاً لسيبويه الذي يرى أنها صفة لـ (فئة) [١]، استخدام (لم) لنفي الفعل الناقص (تكن) و(لم) حرف جزم وقلب، قلبت زمن الفعل الناقص للزمن الماضي، وجب استخدام الفعل المضارع المثبت (ينصرونه) للدلالة على استمرارية هذا الحدث، فلا ناصر للباطل في الزمن الماضي ولا في الحال ولا في الاستقبال.

٢- خبراً لكان وفعلها ماضٍ، نحو قوله تعالى:﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ (آية ٦٤) الضمير (نا) اسمها و(نبع) جملة فعلية خبرها [٢]، جاءت هذه الآية في معرض الحديث عن قصة موسى عليه السلام، فهي علامة لقائه مع العبد الصالح، ولّما عَلِمَ المكان وقد تجاوزه وأراد العودة إليه ناسب الفعل المضارع حال موسى عليه السلام وفتاه، فهو لم يكن وقت الحديث في المكان المنشود.

٣- خبرا لـ (كاد) وفعلها مضارع نحو قوله تعالى: ﴿ لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾ (آية ٩٣) فجملة (يفقهون) خبر لـ (كاد) [٣]، الفقه لغة العلم بالشيء والفهم له [٤] جاء المفعول به نكرة، لأنّ هؤلاء القوم لا يفقهون لغة غير لغتهم، وقرأ بعضهم (يُفْقِهون) أي لا يحسنون التواصل مع غيرهم لعزلتهم عن بقية العالم. ولكن بما فتح الله على ذي القرنين تواصل معهم وعَلِمَ مرادهم [٥].

---

[١] انظر: النحاس: إعراب القرآن ٢٧٧/٢، البغدادي: خزانة الأدب ٥٩/٤ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٤١٠/١٠.

[٢] انظر: النحاس: إعراب القرآن ٢٨٤/٢.

[٣] انظر: الدرويش: إعراب القرآن وبيانه ٥٤٥/٤.

[٤] لسان العرب: فقه.

[٥] انظر: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٣٧٧/١٣.

٤- خبراً لـ (أصبح) وفعلها مضارع. نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ (آية٤٢)، ويقلّب كفّيه جملة فعلية خبر لـ (أصبح) [١] استخدام الفعل المضارع للدلالة على استمرارية هذا الفعل الذي يدلّ على الندم والحسرة، كما أنه جاء على صيغة (فعّل) التي أفادت الزيادة والتكثير [٢] لأنّه أدرك وقتها بأنّه قد كفر بالله تعالى، فكان عقابه في الدنيا قبل الآخرة.

الواقعة خبراً للأحرف الناسخة:

متصدرة بالفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (آية ٣٠)، قوله (لا نضيع) جملة فعلية خبر (إنّ) [٣]. متصدرة بالفعل الماضي نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ (آية ٢٩)، استخدم الفعل الماضي للدلالة على أنّ مصير الظالمين محتوم وثابت وكان فاعل الفعل (نا) بصيغة الجمع، لأنّ الظالم صاحب قدرة وسلطان، وما ظلم إلا لأنّه رأى نفسه أعز وأرفع من غيره، فجعل الله تعالى الضمير العائد بصيغة الجمع لدلالة التعظيم.

متصدرة بالجملة الشرطية وذلك في قوله: ﴿ إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ ﴾ (آية٢٠) الإيمان في قلوبهم ثابت وراسخ، ولكنّ الفتية خافوا من الرجم، فلم يخطر في بالهم أنّهم سيعودون إلى الكفر.

---

[١] انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٨٤٩/٢.

[٢] انظر: محيي الدين، عبد الحميد: دروس في التصريف ٧٤.

[٣] انظر: الأخفش: معاني القرآن ٣٩٦/٢. و الزجاج: معاني القرآن ٣/ ٢٨٣.

الجملة الواقعة فاعلاً أو ماينوب عنه:

اختلف النحويون في مجيء الجملة فاعلاً، أو ماينوب عنه، فمنع ذلك أكثر البصريين [١]، وقيّد الزجاج وأبو حيان والسيوطي [٢] ذلك بأن يقترن بها حرف مصدري يجعلها في تقدير المفرد. أمّا الفرّاء فقد نصّ على أن يكون الفعل قلبياً ووجود متعلق عن العمل، كقولنا: ظهر لي أقام زيد؟ وقد منع قولنا يعجبني يقوم زيد [٣]، وجَوّز هذه المسألة هشام وثعلب بلا قيد [٤]، والشاهد هنا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ (آية١٢)، فيجوز أن يكون الفاعل (أي الحزبين) إذا جعلنا أيّ موصولة [٥] . ويظهر أنّ ذلك التفات خرج من ضمير المتكلم إلى ضمير الغيبة، فيكون معناها ومعنى لنعلم بالنون سواء [٦]. إذ إنّ القراء هنا (ليعلم). وقرأ أبو الجوزاء وأبو عمران والنخعي (ليُعلَم) على مالم يُسمَّ فاعله [٧]. ونائب الفاعل كما يقول الزمخشري: مضمون الجملة كما أنّه مفعول ليعلم (أي الحزبين) [٨]، وابن هشام بجعل نائب الفاعل في القول يكون المفعول، لأنّه منصوب به قبل حذف الفاعل [٩]. ويمكن أن يكون (أي الحزبين) في محل رفع نائب الفاعل لمن يُجَوّز وقوعه جملة، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان والبصريين [١٠].

---

[١] انظر: ابن هشام: شذور الذهب ٧٥٢.
[٢] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ٥/ ٤٣٦.
[٣] انظر: الفراء: معاني القرآن ٢/١٩٥– ٢/٢٣٣.
[٤] انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢/٢١٧.
[٥] انظر: السمين الحلبي: الدر المصون ٤/ ٤٣٧.
[٦] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ٦/ ١٠٣.
[٧] انظر: ابن الجوزي: زاد المسير ٥/١١٤.
[٨] الزمخشري: الكشاف: ٢/٤٧٣.
[٩] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٢/٦٤.
[١٠] انظر: أبو حيان:البحر المحيط ٦/١٤٣.

ويبدو لي في هذه المسألة ثلاثة أمور: الأول، أنّ الفرّاء اشترط من وقوع الجملة فاعلاً أو ما ينوب عنه. والثاني أنّ المعنى هو الذي يؤدي إلى التوجيه الإعرابي ويحدده. وقد راعى القرآن هذا أشد المراعاة، فالمعنى هو الذي ينشئ الأسلوب. ولو كان على خلاف ما تقرر من قواعد تخالف النصّ، والأولى أن توافقه، فالفعل إذا ترى مبنيا للفاعل أو مبنيا للمفعول فإنّ (أي الحزبين) يكون فاعلاً أو نائب فاعل؛ لأنّ المعنى هو الذي يقرر ذلك، ومهما قيل في هذه الآية لكي تلائم القاعدة المقررة فإنّ الجملة وقعت فاعلاً أو نائب فاعل، والثالث أنّ مثل هذه القواعد يعوزها الاستقراء الشامل لما جاء في التنزيل الكريم.

الجملة الواقعة مفعولاً به:

المحكية بالقول: من الجمل التي لا تغيّرها العوامل، ولا تثنى ولا تجمع، وهذا حكم جميع ما يُحكى، وهو مذهب سيبويه وجميع البصريين [١]. وقد فصّل ابن هشام القول في أحكامها وشروطها[٢]. ويمكن القول: أنّها كل كلام عمل بعضه في بعض، وهي تحكى على ألفاظها والظاهر أنّ البصريين والكوفيين متفقون في هذه المسألة، فلم أجد من ذكر خلافاً فيها. وشواهدها في السورة قوله تعالى: ﴿ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (آية ٣٩) (قوله ما شاء الله) في محل نصب بالقول[٣].

في الأفعال التي تنصب مفعولين: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ (آية٨٦)، قوله (تغرب) في موضع المفعول الثاني، على أنّ وجد من أفعال اليقين [٤].

---

[١] انظر: سيبويه: الكتاب ٢/ ٦٦- ٦٧.

[٢] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٦٣/٢.

[٣] انظر: السمين الحلبي: الدر المصون ٤٥٨/٤.

[٤] انظر: القيسي: مشكل إعراب القرآن ٤٤٦/١.

وكذلك قوله تعالى:﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ (آية ٩٩)، قوله (يموج) في موضع المفعول الثاني لـ (تركنا) على تأويله جعلنا [١]. أي: جعلنا يأجوج ومأجوج مضطربين بينهم، فصار فسادهم قاصراً عليهم ووقع عن غيرهم [٢].

وينتهي الباحث إلى أنّ أهمّ ما اتسمت به الجملة الفعلية الواقعة مفعولاً به للأفعال التي تنصب مفعولين ما يأتي:

أ- وقوعها جملة متصدّرة بالمضارع. ب- وقوعها جملة استفهامية معلّقة.

ج- وقوعها شرطاً ومجازاة.

في الأفعال التي تنصب مفعولاً واحداً:

وذلك في الآيات المعلقة بالجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ (آية ١٩)، فالجملة الاستفهامية في موضع المفعول على حذف في [٣]. قال أبو حيان "يجوز في نظر أن يكون من نظر العين، ويجوز أن يكون من نظر القلب، والجملة في موضع نصب بـ (فلينظر) معلق عنها الفعل، و(أيّها) استفهام مبتدأ و(أزكى) خبره، ويجوز أن يكون موصولاً مبنياً مفعولاً لينظر على مذهب سيبويه، و(أزكى) خبر مبتدأ محذوف" [٤]، وأكثر ما يُستعمل هذا الفعل بمعنى: نظر العين مع الحرفين (إلى وعلى)، وبمعنى نظر القلب مع الحرف (في) نقول نظر على فلان، ونظر إلى فلان من نظر العين، ونظر في الأمر من نظر القلب ومنه

---

[١] انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢١٨/٢.

[٢] ابن عاشور: التحرير والتنوير ٤٠/١٦.

[٣] انظر: الزمخشري: الكشاف ٤٧٧/٢.

[٤] أبو حيان: البحر المحيط: ١١١/٦.

في القرآن الكريم [١]. ونحو قوله تعالى: ﴿ لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (آية ٧) في محل نصب معلقة بـ (نبلوهم)، لأنّه سبب العلم كالسؤال والنظر، و(أيّهم أحسن) مبتدأ وخبر [٢].

الجملة الواقعة حالاً:

قال ابن خالويه: إنّ الفعل المضارع إذا حلّ محلّ الاسم ارتفع، تقول: رأيت زيداً يقوم معناه رأيت زيداً قائماً [٣]. وذكر الزمخشري أنّ الجملة الحالية، لا تخلو من اسمية وفعلية، فالاسمية تأتي مع الواو إلا ما شذ في بعض الكلام، والفعلية يكون فعلها مضارعاً وماضياً، والمضارع منفياً ومثبتاً بغير واو على الأكثر، ويصحُّ الأمران في المثنى، وكذلك الماضي ولابدَّ معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة [٤]).

الجملة الفعلية المتصدرة بالمضارع المثبت غير المقترن بالواو، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ﴾ (آية ٢٨)، فقوله (يريدون وجهه) "في موضع الحال" [٥] وذو الحال المشار إليه باسم موصول (الذين). وقوله تعالى: ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ (آية ٣١)،وقوله: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ (آية ٨٦)، في موضع نصب على الحال من الهاء في وجدها [٦]. وذلك إذا كان (وجد) بمعنى أصاب فلا ينصب

---

[١] انظر: (البقرة ٢٥٩، التوبة ١١٧، يوسف ١٠٩. طه ٩٧. الحج ١٥، فاطر ٤٤، الروم ٥٠، غافر ٢١).

[٢] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ٦/ ٩٨.

[٣] ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة ٢١٩.

[٤]) انظر: المفصل ٩٢.

[٥] ابن عاشور: التحرير والتنوير ٣٠٥/١٣.

[٦] انظر: القيسي: مشكل إعراب القرآن ٤٤٦/١.

مفعولين. وكذلك قوله ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ ﴾ (آية ٩٠)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ (آية ٩٩)، فقوله (يموج) حال من بعضهم وتركنا ينصب هنا مفعولاً واحداً.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (آية ٢٨) قوله (تريد زينة) في موضع الحال [١]. واختلفوا في صاحب الحال، قال أبو حيان "صاحب الحال إن قدر (عيناك) فكان يكون التركيب تزيدان، وإن قدر (الكاف) فيسمى الكاف من المجرور بالإضافة، مثل هذا فيها إشكال، لاختلاف العامل في الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان المضارع جزءا أو كالجزء" [٢].

فالرابط الضمير كقول ابن مالك [٣]:

وذات بدءٍ بمضارعٍ ثبتْ   صَوت ضميرا ومِنَ الواو خَلَتْ

وصاحب الحال الكاف، قال ابن مالك [٤]:

ولا تجزِ حالاً مِنَ المضاف لهُ   إلّا إذا اقتضى المُضاف عمله

وذكر السمين أنّ جعله حالاً من الضمير لا تعدّ ضعفاً، من حيث إنّ مراعاة المبدل منه بعد ذكر البدل قليل، تقول: الجارية حسنها فاتن ولا يجوز فاتنة كقوله:

وكأنّه لهق السراة كأنّه   ما حاجبيه مُعين بسواد [٥]

فقال معين مراعاة للهاء في كأنّه، وكان الأفصح أن يقول معيان مراعاة لحاجبيه الذي هو البدل[٦].

---

[١] انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ٤٠/١٦.
[٢] انظر: الزمخشري: الكشاف ٤٦٩/٢.
[٣] أبو حيان: البحر المحيط ١١٩/٦.
[٤] شرح ابن عقيل.
[٥] البيت للأعشى، وانظر ديوانه ١٢١، وهو من شواهد الكتاب ١٦١/١.
[٦] انظر: السمين الحلبي: الدر المصون ٤٥٠/٤.

والظاهر في قوله أنّ صاحب الحال قوله (عيناك) ومجيء الحال بالإفراد في العربية، وقد يأتي مراعاة لحالته في التثنية.

ومن الجمل الحالية أيضاً الجملة الماضية الحالية، قال الجرجاني: "ومما يجيء بالواو وغير الواو الماضي ولا يقع حالا إلا مع قد ظاهرة، أو مقدرة، أما مجيئها بالواو فالكثير الشائع، كقولك أتاني وقد أجهده السهر، .... و"اعلم أنّ كلّ جملة وقعت حالا ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنّك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالا ثم اقتضت الواو، فذلك لأنّك مستأنفٌ بها خبرا، وغير قاصد إلى أنْ تضمّها إلى الفعل الأول في الإثبات" [١]. منها في سورة الكهف، قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗ﴾ (آية ١٥)، قوله (اتخذوا) في موضع الحال. إذا كان هؤلاء مبتدأ وقومنا خبراً [٢].

ومن الجمل الماضية المقترنة بالواو قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ وَحَشَرۡنَٰهُمۡ﴾ (آية ٤٧)، قوله:(وحشرناهم) في موضع الحال من خبر نسير، على القراءة بنون العظمة، أي يوم التسيير في حال حشرهم، ومن الفاعل المنوي الذي يقتضيه بناء الفعل للغائب على القراءة بالياء [٣]. وقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ﴾ (آية ٣٥)،في موضع الحال من ضمير قال[٤]. وقوله: ﴿وَجَعَلۡنَا بَيۡنَهُم مَّوۡبِقٗا﴾ (آية ٥٢). وردت متصدرة بالواو وأداة الشرط في قوله: ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ (آية ١٠٩) فهي في موضع الحال [٥].

---

[١] أبو حيان: البحر المحيط ١٠٦/٦.
[٢] انظر :الزمخشري: الكشاف ٤٧٢/٢.
[٣] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ١٢٦/٦.
[٤] انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير ٣٢٠/١٣.
[٥] المرجع السابق ٤٥/١٦.

أمّا المقترنة بقد الظاهرة أو المقدّرة فمنه قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ﴾ (آية ١٥)، فـ (هؤلاء) جملة مبتدأ و (قومنا) خبر و(اتخذوا) في موضع الحال [٦]. والتقدير (قد اتخذوا) عند ابن هشام والبصريين، قال ابن هشام في الجملة الماضية: "أنّها تأتي في موضع الحال إلّا أنّها تقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة" [١]. وهذا رأي البصريين [٢]. أمّا الكوفيون، ومعهم الأخفش، فلم يشترطوا ذلك. واستحسنه أبو حيان [٣].

ويبدو لي أن رأي الكوفيين ومن تابعهم هو الظاهر، لأن الكثير من الآيات لا تستدعي تقدير (قد) فيها، وعدم التأويل أولى من التأويل ولاسيما في كتاب الله عز وجل، فضلاً عن أنّ أكثر الجمل الماضية التي في موضع الحال في القرآن الكريم لم تقترن بـ(قد) ومنها في سورة الكهف [٤].

الجملة الواقعة مضافاً إليه:

ويكون محلّها الجر، وذكر ابن هشام أنّه لا يضاف إلى الجملة إلا أسماء الزمان، ظروفاً كانت أم أسماء (حيث ، آية بمعنى علامة ..... إلخ).

١. يوم: ويضاف إلى الجمل إذا كان مبهماً، أما إذا كان مؤقتاً أو معدوداً أو محدوداً، وهو ما دل على زمن بعينه مخصوص نحو اليوم، أو يومين أو يوم الجمعة فلا يضاف إلى الجمل [٥]. ووقع مضافاً إلى الجملة الفعلية المضارعة في قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ﴾ (آية ٤٧)، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ﴾ (آية ٥٢) ،(يوم) مضاف إلى فعل مضارع،

---

[٦] انظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٨٣٩/٢ .

[١] ابن هشام: مغني اللبيب ٦٥/٢.

[٢] انظر: السيوطي: همع الهوامع ٩٤/٤.

[٣] انظر: أبو حيان: البحر المحيط ٣٣٥/٦.

[٤] انظر الآيات (١٥،٣٥،٤٧،٤٩،٥٠،٥٩،٩٥).

[٥] انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢١٨/١.

والفعل المضارع معرب فكأنّ الأرجح في المضاف في الإعراب [١] وهذا مذهب البصريين [٢]. والدليل على أنّ يوم مضاف عدم تنوينه [٣].

٢- إذا: وإضافتها إلى الجملة الفعلية في السورة كثيرة [٤]. ومنها قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ (آية١٧)، إذ ألزم النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى جملة الأفعال، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل [٥]. وبنحوه أشار ابن هشام إلى وجوب إضافتها، وأن سيبويه زعم أن اسم الزمان المبهم إذا كان مستقبلاً فهو ك(إذا) في اختصاصه بالجمل الفعلية، وان كان ماضياً ف(إذ) في الإضافة إلى جملتين [٦].

٣- إذ: وتكون مضافة إلى المضارع نحو قوله تعالى: ﴿إِذۡ يَتَنَٰزَعُونَ بَيۡنَهُمۡ أَمۡرَهُمۡۖ﴾ (آية ٢١)، ومضافة إلى الماضي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ (آية ١٦). فالجمل الفعلية في محل جر بإضافة (إذ) إليها.

٤- لمّا: ووقعت مضافة إلى الجملة الماضية في قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡقُرَىٰٓ أَهۡلَكۡنَٰهُمۡ لَمَّا ظَلَمُواْ﴾ (آية ٥٩). ويرى ابن السراج والفارسي وابن جني أنها ظرف بمعنى حين، ويرى ابن مالك أنه ظرف بمعنى إذ، واستحسنه ابن هشام لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، والعامل فيها على

---

[١] انظر: ابن هشام: شرح شذور الذهب ١٠٤/١.

[٢] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك ٤١.

[٣] انظر: الأزهري، خالد: موصل الطلاب ٤٢/١.

[٤] انظر الآيات (١٧،٧١،٧٤،٧٧،٨٦،٩٠،٩٦)

[٥] انظر : شرح الأشموني ٢٥٩/٢.

[٦] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ٦٧/٢.

هذا القول هو جوابها، ويكون فعلاً ماضياً لا جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية باتفاق، أو يكون جملةً اسمية مقرونة بالتاء، أو فعلا مضارعاً عند بعضهم [١]. وجوابها في الشواهد هو الفعل الماضي. فتكون الجملة الفعلية في محل جر بإضافة (لما) الظرفية إليها، على قول بعض النحويين.

الجملة الواقعة نعتا: وهي الجملة الخبرية التي تأتي بعد نكرة محضة، أو غير محضة لتخصيصها أكثر، أو تزيد من تخصيصها، ويكون فيها خبر يعود عليها، وهي تابعة لها في الإعراب [٢].

وتنقسم فعلية واسمية: وقد انمازت الفعلية في سورة الكهف بـ:

١- تصدّرها بالمضارع: نحو قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (آية ٥)، قوله (تخرج..) في موضع رفع، لكونه صفة للضمير المستتر (هي)، ولا يجوزُ وصفا لـ (كلمةً) الظاهرة المنصوبة، لأن الوصف يقرب النكرة من المعرفة، والتمييز لا يكون معرفة البتة، ولا يجوز أن يكون في موضع نصب على الحال من كلمة المنصوبة لوجهين: أحدهما أن الحال يقوم مقام الوصف، والأخر أن الحال لا يكون من نكرة في غالب الأمر [٣]. فهي صفة للمخصوص بالذم المقدر، وتقديره: كبرت كلمة خارجة كلمة [٤].

---

[١] انظر: السيوطي: همع الهوامع ٢١٥/١ .

[٢] انظر:الزجاج: الجمل ٢٦٤.

[٣] انظر : الطبرسي: مجمع البيان ٤٤٩/٥.

[٤] انظر:السمين الحلبي: الدر المصون ٤٣٣/٤.

٢- وقوعها نعتاً بعد نعت (نعت ثانٍ): نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ (آية ٣١)، قوله (يحلّون) صفة لجنّات عدن [١]. والعائد إليها الضمير في (فيها). فتكون نعتاً ثانياً لجنّات، والأول قوله (تجري). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ (آية ٢٩)، قوله (يشوي) يجوز أن يكون صفة ثانية للماء، والأولى شبه الجملة من قوله (كالمهل)، أو يكون حالا من ماء، لأنه يختص بالوصف، ويجوز أن يكون حالاً من الجار وهو الكاف [٢]. والاضطراب حاصل في تحديد الجملة الحالية أو الوصفية في سياق الآية، فالجملتان تشتركان في بعض السمات وتختلفان في أخرى، وقد نبّه ابن هشام إلى ذلك بقوله: "وقد يقع في الكلام ما يمنع كون الجملة صفة، ولولاه لتعينت وصفيتها، فتكون حالية، وذلك إذا تقدمت الجملة على النكرة، أو صدرت بالواو الحالية، أو كانت النكرة عاملة ولم تستوف معمولها" [٣] وأشار الجرجاني بحسم إلى أن امتناع الوصف من المعارف، لأن الجمل كلها نكرات، بدلالة أنها تُستفاد وإنما يستفاد من المجهول دون المعلوم، قالوا: فلما كانت كذلك وقفاً للنكرة، فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة إذ لم تكن وقفاً لها [٤]. وهذا من لطائف ما جاء به الجرجاني في إعجازه.

---

[١] المرجع السابق ٣١٢/١٣.

[٢] انظر :المرجع نفسه ٤٥١/٤.

[٣] ابن هشام: مغني اللبيب ٦٩/٢.

[٤] انظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز ٢١٣.

٣- تصدّرها الماضي: وذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ﴾ (آية ٤٩)، قوله (أحصاها) يجوز أنْ يكون نعتاً لـ (صغيرة وكبيرة) [1]. وفي هذه الحالة لا يُضمن الفعل معنى الترك، لأنّه ينصب مفعولين وإنما يكون على معناه الظاهر.

٧- الواقعة في موضع جزم وهي الجملة الواقعة جوابا للشرط . واختلف البصريون والكوفيون في جزم جواب الشرط، فمذهب البصريين أنّه مجزوم بأداة الشرط، و مذهب الكوفيين أنّه مجزوم على الجوار [2].

وقد انمازت هذه الجملة في سورة الكهف بـ :

١- تصدرها بفعل مضارع غير مقترن بالفاء: في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ (آية ١٧)، قوله (تزاور وتقرضهم) جواب الشرط غير مقترن بالفاء.

٢-تصدّرها بفعل مضارع منصوب بـ لن المسبوقة بالفاء: في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ (آية ٥٧) .

٣- تصدّرها بـ (سوف) الداخلة على المضارع والمسبوقة بالفاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوۡفَ نُعَذِّبُهُۥ﴾ (آية ٨٧).

---

[1] السمين الحلبي: الدر المصون ٤/٤٦٣.

[2] انظر: الأنباري: الإنصاف ٢ / ٦٠٢.

الفصل الثاني

الجملة المنفية

المبحث الأول: في مفهوم النفي

المبحث الثاني: النفي في سورة الكهف

المبحث الأول: في مفهوم النفي:

انتهيت في التمهيد إلى تقسيم الجملة إلى نوعين لا ثالث لهما، هما الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، ووقفت عند تعريف كلّ منهما، وما يهمّ – هنا– الوقوف على تقسيم الجملة الفعليّة، إذ هي مجال الدراسة، فالجملة الفعليّة ثلاثة أنواع: جملة الفعل الماضي، وجملة الفعل المضارع، وجملة فعل الأمر، يقول الزجاجيّ: "الفعل على أوضاع النحويّين، ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو، قام يقوم، وقعد يقعد ..."(١).

وقد تحدّث سيبويه عن الأفعال مبيّنا أصل وجودها، وأنواعها، ودلالاتها، قائلا: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولمْ يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضى فَذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرا: اذهَبْ واقتُلْ واضرِبْ، ومخبِرا: يَقتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ، ويُقتَلُ ويُضرَبُ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ"(٢).

ويُفهَمُ من كلام سيبويه اختصاصُ الفعل الماضي بالدلالة على الزمن الماضي، أمّا الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر، فللدلالة على الحال يستعمل الفعل المضارع مخبَرا به، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبَرا به أو مأموراً به، وفعل الأمر مأموراً به.

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩، ص٥٢–٥٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١٢/١.

ويرى سيبويه أنّ الأفعال مشتقّة من أحداث الأسماء، ويقصد بأحداث الأسماء المصادر، فالمصدر عنده سابق على الفعل، وهذا هو مذهب البصريّين، وأقوالهم كثيرة في سبب ذهابهم هذا المذهب، وهم بذلك يخالفون الكوفيّين الذين رأوْا أنّ الأفعال أصلٌ، والمصادرَ فروع عليها.(١)

والفعل عند ابن الحاجب "ما دلّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة"(٢)، وهو عند الزمخشريّ: "ما دلّ على اقتران حدث بزمان"(٣). ولعلّ تعريف هذين العالمين هو تعريف سيبويه نفسه، فالأفعال عندهم – جميعا– أبنية تدلّ على أحداث مقترنة بالزمان المحدّد.

ولعلّ المتتبع لدلالات الأفعال يجد فرقا بين القاعدة والاستعمال، فلسنا نرى الفعل يدلّ على الزمن الذي وضع له في جميع استعمالاته خصوصا في استعمال القرآن الكريم لهذه الأفعال، فقوله تعالى:﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾ (٤)، لا يدلّ الفعل "أتى" فيه على الماضي، لأنّ أمرَ الله لمّا يأت، وإنّما دلّ على الاستقبال، أي أنّه "سيأتي"، وكذلك الأمر في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ ﴾ (٥)، فالفعل "تتلوا" يدلّ على الماضي، أي بمعنى "تلت".(٦) والحديث عن مثل هذه الأفعال يطول، وليس هذا مجال البحث فيها، وسنبيّن الدلالة الزمنيّة لكلّ فعل حين بحثه في سورة "الكهف".

---

(١) انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

(٢) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق: طارق نجم عبد الله، ط١، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٦، ص١٨٩.

(٣) الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص٢٤٣.

(٤) سورة النحل: ١.

(٥) سورة البقرة: ١٠٢.

(٦) انظر: النحاس، مصطفى: "فعل" و"يفعل" بين التصريف والنحو، مجلة أبحاث اليرموك، م٢، ع١، ١٩٨٤، ص٥٨-٥٩.

والأفعال يمتاز بعضها من بعض من حيث البناء والإعراب، فما استقرّ عند النحاة من خلال النصوص ذات الحُجّة بناءُ الفعلين الماضي والأمر، وإعراب الفعل المضارع إلّا في حالتين، والبناء لزومُ آخر الكلمة حالة واحدة لا تتبدّل، والإعرابُ يأتي مقابلا للبناء، أيْ أنّ آخر الكلمة لا يلزم حالة واحدة، وإنّما يتغيّر تبعا للعوامل.(١)

ويعلّل أحمد عبد الستّار الجواريّ بناء ما انبنى من الأفعال بقوله: "والفعل إنّما يُبنَى إذا كان ماضيا أو أمرا كما هو معروف، لأنّ هذين الفعلين يدلّان على معنى محدود مقيّد معيّن لا مجال فيه للتّصرّف والتغيّر، فالماضي محدود بما يسبق زمن التكلّم، والأمرُ طلبُ وقوع الفعل وليس لمعنى الزمن إثارةٌ فيه"(٢). فعلّة البناء عنده بوجه عامّ الثبوت والاستقرار، وما دام هذان الفعلان ثابتين، وبعيدين عن التصرّف والتغيّر فهما مبنيّان، أمّا الفعل المضارع، فلكثرة تغيّره وتصرّفه كان معربا.

ومذهب البصريّين أنّ الأصل في الفعل البناء، فالبناء أصل في الأفعال، فرع في الأسماء، والإعراب ضدّه، وخالفهم في ذلك الكوفيّون فذهبوا إلى عكس ما ذهب إليه البصريّون، وأورد كلّ فريق حجّة ما ذهب إليه.(٣)

ولست أريد الإطناب في الحديث عن الأفعال، إذ الحديث عنها يطول، فمنها ما هو مبنيّ أو معرب، ومنها ما هو صحيح أو معتلّ، ومنها ما هو متصرّف أو جامد، ومنها ما هو لازم أو متعدّ، وسيأتي بعضُ الكلام عند كلّ فعل في سورة "الكهف".

---

(١) انظر: الجواري، أحمد عبد الستار: نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤، ص١٠٢.

(٢) المرجع السابق، ص١٠٢.

(٣) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ٣٧/١.

ولعلّ من الواجب أنْ أشير إلى أنّ نوعا مخصوصا من الجمل الفعليّة سيكون مدار البحث، وليس الجملة الفعليّة بوجه عامّ؛ ذلك أنّه لمّا قُيّد هذا البحث بالنفي والإثبات وجب الاقتصار على الجملة الخبريّة دون الإنشائيّة، إذ الجمل المنفيّة والمثبتة قسمان انقسمت عليهما الجملة الخبريّة.(١)

فالنفي لغةً الطردُ والإخراجُ والطرحُ(٢)، وهو نقيض الجمع والضمّ والإحاطة، وقد استُعمِلت كلمتا النفي والجَحْد في القرآن الكريم بمعنى واحد(٣)، فالأُولى للنفي الماديّ، والثانية للنفي المعنويّ، وقد يتشابهان فيُقال: نفى الشيء نفيا جَحَدَه، ونفى ابنه جَحَدَه، أي أنكر نسبته إليه ثمّ أنكر حقّه عليه.(٤)

ونفي حدوث الفعل إخراجُه من صفة الحدوث، واقتطاعُه وطرحُه بعيدا عن دائرة الكينونة، لأنّ الحدوث إيجاب على الإطلاق، والنفيُ إخراجُ حدث بعينه من الوجود المطلق من الإيجاب، فإذا قلنا: "هو لم يحضر إلى الجامعة" نكون قد أخرجنا حضورا بعينه من فعل الحضور العامّ الذي أحدثه الحاضرون، أي أخرجنا حدثا لو تمّ كان حضورا، ولأنّه لم يتمّ نفيناه عن الحضور، وطرحناه منه، واقتطعناه.(٥)

إذن، فالنفي أسلوب لغويّ تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوبُ نقْضٍ وإنكار، يُلجَأ إليه لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب(٦)، وهو باب من أبواب المعنى، يهدف به المتكلّم إخراج الحكم في تركيب لغويّ مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهنيّ فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى

---

(١) انظر: نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، ص٢٥.
(٢) ابن منظور: لسان العرب، (نفي).
(٣) انظر: نهر، هادي: التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٦٧.
(٤) ابن منظور: لسان العرب، (نفي).
(٥) انظر: سلطان، منير: بلاغة الكلمة والجملة والجمل، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص١٦٦.
(٦) انظر: المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص٢٤٦.

نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك، أو بصرف ذهن السامع إلى ذلك الحكم عن طريق غير مباشرة من المقابلة أو ذكر الضدّ، أو بتعبير يسود في مجتمع ما فيقترن بضدّ الإيجاب والإثبات.[١]

والنفي ليس البناءَ الأصيلَ للجملة العربيّة، وإنّما هو عارض من العوارض يفيد عدمَ ثبوت نسبة المسند للمسند إليه في الجملة الفعليّة أو الاسميّة، فالنفي قد يتّجه إلى المسند، ولذلك يمكن في الجملة الاسميّة أنْ يتصدّر النفي الجملة فيدخل على المبتدأ والخبر معا، ويمكن أنْ يتصدّر الخبر فحسب بوصفه المسند، وذلك في حال كونِ الخبر جملة، وتكون الجملة المنفيّة خبرا عن المبتدأ، مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [٢]، فالجملة الكبرى هنا مثبتة، لأنّ النفي لم يتصدّر الجملة كلّها، ولكنّه دخل على عنصر منها هو الخبر "لا يهدي القوم الظالمين"، فعدم هداية القوم الظالمين مخبَرٌ به عن المبتدأ "الله" وهو ثابت له، وقد أُخبِر عن المبتدأ بجملة منفيّة، وأمّا الجملة الفعليّة فالنفي فيها لا بدّ أنْ يتصدّر الفعل وحده؛ لأنّ الفعل هو المسند، وهو مقدّم ضرورة على الفاعل، مثل قوله تعالى: ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ [٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [٤]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [٥].

[١] انظر: عمايرة، خليل أحمد: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، جامعة اليرموك، ص٥٦.

[٢] سورة الصف:٧.

[٣] سورة النساء: ١٤٨.

[٤] سورة المجادلة: ٢٢.

[٥] سورة البقرة: ٥٧.

لعلّ عبارة "عدم ثبوت نسبة المسند إلى المسند إليه" تشير إلى أنّ المسند قد يكون مثبتا، وكذلك المسند إليه، ولكنّ نسبتهما إلى بعضهما تبني أسلوبا منفيّا، فمثلا قد يُضرَب فلان، ويُتّهَم آخر بضربه، فينفي المتّهم ما أُسنِد إليه بقوله: "ما ضربت فلانا"، ففي هذا التعبير قد يكون الضرب واقعا، وقد يكون غير واقع، وقد يكون المتّهم بالضرب قد ضرب فلانا آخر غير المقصود، فالضرب ساعتها واقع، وفي بيان هذا يقول الفخر الرازيّ: "النفي إذا أدخلته على الفعل فقلت: "ما ضربت زيدا"، كنت نفيت فعلا لم يثبت أنّه مفعول، لأنّك نفيت عن نفسك ضربا واقعا بزيد، وذلك لا يقتضي كونه مضروبا، بل ربما لا يكون مضروبا أصلا، وإذا أدخلته على الاسم كقولك: "ما أنا ضربت زيدا"، لم تقله إلّا وزيد مضروب، وكان القصد أنْ تنفي أنْ تكون أنت الضارب، فإذا قلت: "ما ضربت زيدا" فقدّمت الفعل كان المعنى نفيَ وقوع الضرب منك، من غير تعرّض لبيان كونك ضاربا لغير زيد، وإذا قلت: "ما زيدا ضربت"، كان المعنى أنّ ضربا منك وقع على إنسان، فَظُنّ أنّ ذلك الإنسان هو زيد، فنفيت أنْ يكون إيّاه"[١].

وفي كلٍّ تتحقّق صدارة النفي؛ لأنّه إذا كان في الجملة الفعليّة أو الاسميّة المستقلّتين فهو سابق على عنصريهما، وإذا كان في جملة الخبر فهو متصدّر الجملة أيضا، غيرَ أنّ الجملة في هذه الحالة تكون عنصرا في جملة أخرى، ومثل هذا يقال في الجملة التي تكون نعتا أو صلة أو حالا إذا كانت كلّها منفيّة[٢]، وبالجملة فإنّ النفي يتصدّر الجزءَ المرادَ نفيُه.

والنفي لا يكون إلّا خبرا يحتمل الصدق والكذب لذاته، ولذلك تقبل الجملة الاسميّة النفي دائما، ولا تقبل الجملة الفعليّة النفي إلّا إذا كان فعلها ماضيا أو مضارعا، أمّا إذا كان فعلها أمرا

---

[١] الرازي، فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥، ص٣٠٥-٣٠٦.

[٢] انظر: عبد اللطيف محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص٢٢٥.

فإنّه لا يُنفى مطلقا، وإذا أريد طلبُ عدم الفعل عُبّر عنه بالنهي، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا﴾ [٢]، وقد عُبّر عن النهي أحيانا بأنّه شبه نفي، فإذا كان النفي هو الإخبار بالسلب، فالنهي هو الطلب بالسلب، فالارتباط بينهما قائم، و لا سيّما إذا عرفنا أنّ بعض آيات القرآن تحتمل النفي والنهي دون تفرقة، يقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًاۖ وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍۚ ﴾ [٣]، فـ "لا تعضلوهنّ" إمّا منصوبة عطفا على "ترثوا"، أيْ ولا أنْ تعضلوهنّ، وإمّا مجزومة بالنهي فهي مستأنفة. [٤]

والنفي في العربيّة نوعان: نفي ضمنيّ، ونفي صريح، فالأوّل ما كان بغير أدوات النفي التي سيأتي ذكرها، وهو يُستفاد من السياق، ومن الموقف الكلاميّ، [٥] كما يدلّ عليه التنغيم وغيره من القرائن الصوتيّة أو اللفظيّة. [٦]

ومن الأمثلة على ذلك النفي ما يُفهَم من دلالة بعض الأفعال، مثل "امتنع ورفض وأبى ونفى" ومصادرها وما يشتقّ منها، وقد ورد مثل ذلك في كلام الله تعالى، إذ يقول عزّ وجلّ: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [٧]، وأنا في مثل هذا النوع أذهب إلى ما ذهب إليه محمد حماسة حين عدّه

---

[١] سورة الإسراء: ٣١.

[٢] سورة الإسراء: ٣٢.

[٣] سورة النساء: ١٩.

[٤] انظر: البقري، أحمد ماهر: أساليب النفي في القرآن، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندريّة، ١٩٨٩،
ص٦٤-٦٥.

[٥] انظر: النحاس، مصطفى: أساليب النفي في العربية، جامعة الكويت، ١٩٧٩، ص٢٢٥.

[٦] انظر: قاسم، محمد: النحو الجامع، ط١، جروس برس، ١٩٩٨، ص٤٢٥.

[٧] سورة التوبة: ٣٢.

أسلوب إثبات، فإذا قلنا: "أبى محمّد الحضور" كانت هذه جملة مثبتة، لأنّه إذا أُريد التعبيرُ عن هذا المعنى بجملة منفيّة، قيل: "ما قَبِلَ محمد الحضور"، فالجملة الأولى أثبتت لمحمّد إباء الحضور، والثانية نفت عنه قبول الحضور، ولأنّ الجملة الأولى من الممكن أنْ تُنفى، فيقال: "ما أبى محمّد الحضور". [١]

وقد يكون هذا النوع من النفي ذا علاقة بموضوعات البلاغة؛ ولذا فإنّ النفي – مجال دراستي– سيكون ذلك النفي الذي تؤدّيه الأدوات، وما يؤول إليه ذلك النفي من دلالة، إذ إنّ هذه الدراسة ستتناول الجانب التركيبيّ والدلاليّ لموضوعي النفي والإثبات، وهذا النفي هو النوع الثاني، وهو ما يُسمّى بالنفي الصريح، ويَعني نفيَ حدوث الفعل أو الاسم نفيا صريحا، [٢] أو كما مرّ عند محمد حماسة من نسبة المسند إلى المسند إليه.

وهذا النفي يُؤَدّى بأدوات وُضعَت لهذا الغرض، ولكنّ تلك الأدوات جاءت متفرّقة في أبواب النحو؛ ذلك أنّ بعضَ هذه الأدوات يترك أثرا إعرابيا على ما يدخل عليه. والنحويّون قامت دراستهم على نظرية العامل، واهتمّوا بها اهتماما كبيرا، فكان لزاما أنْ تتفرّق أدوات النفي هنا وهناك، يقول إبراهيم مصطفى: "ولو أنّها جُمعَت في باب وقُرنَت أساليبها، ثم وُزِنَ بينها، وبُيّنَ منها ما يَنفي الحال وما ينفي الاستقبال وما ينفي الماضي، وما يكون نفيا لمفرد، وما يكون نفيا لجملة، وما يخصّ الاسم، وما يخصّ الفعل، وما يتكرّر؛ لأحطنا بأحكام النفي وفقهنا أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربيّة ودقّتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا أنْ نتتبّعه ونبيّنه" [٣].

---

[١] انظر: عبد اللطيف محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص٢٢٦.

[٢] انظر: نهر، هادي: التراكيب اللغوية، ص٢٦٧.

[٣] مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧، ص٥.

وحقيقة إنّ من ينعم النظر في تناول كتب النحو عامّة لأدوات النفي يجد أنّها تصبّ جلّ اهتمامها على ما تُحدثه تلك الأدوات من أثر إعرابيّ في الجملة دونما تركيز على معانيها في الغالب، ولعلّ هذا ما جعل تمّام حسّان يرى أنّ الأدوات جميعها، ومنها أدوات النفي، لا تدلّ على معان معجميّة، ولكنّها تدلّ على معنى وظيفيّ عامّ هو التعليق، ثمّ تختصّ كلّ طائفة منها تحت هذا العنوان العامّ بوظيفة خاصّة كالنفي والتأكيد، إذ تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلّها حتّى يمكن للأداة عند حذف الجملة أنْ تؤدّي معنى كاملا. [١]

وفي هذه الدراسة سوف يقتصر الحديث على النفي في الجملة الفعليّة، وبما أنّ هذا هو مجال بحث الدراسة، فلن آتيَ على ما يخصّ نفي الجملة الاسميّة، وأحكامه، بل سأوجّه قلمي نحو النفي في الجملة الفعليّة، وبما أنّ لكلّ بحث منهجا يميزه من غيره، إذ لكلّ صاحب بحث منهجه، فسوف يكون منهجي دراسة النفي في كلّ أداة وردت في سورة "الكهف" على حدة، معَ بيان دلالة النفي مع كل فعل وأداة، فأدوات النفي منها ما يغير دلالة الأفعال، وأمّا فعل الأمر فلا نفي فيه.

والأدوات التي تنفي الجملة الفعليّة – ولا أقول تختصّ بنفي الجملة الفعليّة؛ لأنّ في العربيّة أدوات مشتركة بين نوعي الجملة: الاسميّة والفعليّة – هي: لا، وما، ولم، ولمّا، ولن، وإنْ، ومنها ما يختصّ بنفي الجملة الفعليّة المضارع فعلُها، ومنها ما يشترك في نفي الجملة ذات الفعل الماضي، والجملة ذات الفعل المضارع.

---

[١] انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٢٥.

المبحث الثاني: الجملة الفعليّة المنفيّة في سورة الكهف:

النفي أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار، يتستعمل لرفع ما يتردد في ذهن المخاطب[١]، والنفي مصطلح بصري[٢]، أما الكوفيون فأطلقوا عليه الجحد، وأكثر من استعمله الفراء[٣]. وثعلب[٤].

وقد بحث النحاة القدامى موضوع (النفي) وأشاروا إليه وإلى أدواته في مصنفاتهم، ونجد سيبويه يشير إلى النفي في كتابه؛ إذ يعرض لأدوات النفي كلّ أداة في الاستعمال، فيبين ما هو لنفي الماضي غير المؤكد، وما هو لنفي الماضي المؤكد، وما هو نفي للحال، وما هو نفي للمستقبل المؤكد منه وغير المؤكد. ولا تكون الجملة منفية بالمعنى اللغوي، الذي يترتب عليه الخضوع لنظام معين في الجملة، إلا حين تكون مصدرة بأداة النفي[٥]، وذلك أن النفي من المعاني العامة التي تصيب الجمل، وأن جميع الأدوات تحتفظ برتبة خاصة في الكلام، وأن رتبة أدوات الجمل جميعها هي الصدارة؛ أي تتقدم على هذه الجمل حتى تفيد معانيها الوظيفية.

النفي في الحال:

١- **لا النافية:** ذكر المراديّ مواقعَ عديدة تشغلها الأداة (لا)، فهي تنفي الجملة الاسميّة والفعليّة، كما تحلّ محلّ "إنّ"، وتشغل مكان "ليس"، كما تستعمل في أسلوب العطف، [٦] وما يهمّنا في هذا البحث هو دورها في نفي الجملة الفعليّة، فهي حرف نافٍ غيرُ عامل، لأنّها لا تترك أثرا

---

[١] المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه ٢٤٦.

[٢] انظر: سيبويه: الكتاب ٣٠٦/٢، معاني الأخفش ٦٨/١.

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء. ٥٢/١، ٥٣، ٤٠٩/١.

[٤] انظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٠١.

[٥] النحاس، مصطفى: أساليب النفي في العربية ١٥.

[٦] انظر: المرادي، الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص٢٩٠ وما بعدها.

على آخر الفعل الذي تتقدّمه، وأكثر استعمالها مع الفعل المضارع، والجمهور على أنّها حينئذ لنفي المستقبل، يقول سيبويه: "(لا) نفيٌ لقوله: يفعلُ ولم يقع الفعل، فنقول لا يفعلُ" [١]، ويقول ابن يعيش: "وأمّا (لا) فحرف نافٍ أيضا، موضوع لنفي الفعل المستقبل" [٢]، وقد اعتمد ابن يعيش في رأيه هذا على إمامه سيبويه. وقد يُنفَى بها الماضي، وعندئذ يجبُ تكرارها، [٣] ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [٤]، أي لم يصدّق ولم يصلّ.

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز استعمال (لا) في الفعل المضارع في غير الاستقبال، ودليله على ذلك صِحّة قولنا: "جاء زيد لا يتكلّمُ"، و لا سيّما أنّ الجملة الحاليّة لا تُصدّر بدليل استقبال.[٥]

وذهب نفر من النحاة [٦] إلى القول باستعمال (لا) مع مطلق النفي إلّا إذا ورد في الجملة ما يقيّد الزمن أو يوجّهه، وليس بالضرورة أنْ تكون في تركيبها مكرّرة خلافا لما عليه جمهور النحاة، ورأى أنّ كثرة الاستعمال بتكرار (لا) هو الذي دفع النحاة إلى هذا الرأي، ولعلّ هذا راجع إلى الفرّاء إذ يقول: "ولم يُضمّ إلى قوله "فلا اقتحم" كلام آخر فيه (لا)، لأنّ العرب لا تكاد تفرد (لا) في الكلام حتّى يعيدوها عليه في كلام آخر، كما قال عزّ وجلّ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [٧]، وقوله: ﴿ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٨]، وهو ممّا كان في آخره معناه، فاكتفى بواحدة من أخرى،

---

(١) سيبويه: الكتاب، ٢٢٢/٤.
(٢) ابن يعيش: المفصل، ٣٣/٥.
(٣) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢٤٢/١.
(٤) سورة القيامة: ٣١.
(٥) انظر: المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٩٦.
(٦) انظر: عمايرة: أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، ص١٠٣.
(٧) سورة القيامة: ٣١.
(٨) سورة يونس: ٦٢.

ألا ترى أنّه فسّر اقتحام العقبة بشيئين، فقال:﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوۡ إِطۡعَٰمٌ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴾ [١]، ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [٢]، ففسّرهما بثلاثة أشياء، فكأنّه قال في أوّل الكلام: فلا فعل ذا ولا ذا ولا ذا" [٣].

وتختصّ (لا) النافية للجملة الفعليّة بأمور: [٤]

أوّلها: أنّ الجملة الفعليّة بها قد تُحذَف في الجواب لدلالة السؤال عليها فتنوب (لا) منابَ الجملة فتكون بذلك كلاما مفيدا، كقولك في جواب: هل قام زيدٌ؟ : لا، أي ما قام، وفي جواب: هل يقوم زيدٌ؟ : لا.

وثانيهما: أنّه رُبَما قامت مقام كلام متقدّم عليها تقتضي نفيه مقدّرا لدلالة ما بعده عليه، فتكون جوابا وردّا له قبل القسم، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [٥]، فكأنها ردّ لمن قال: لا تجتمع عظام الإنسان ولا تُخلَق مرّة ثانية، وقوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [٦]، فكأنّها ردّ لمن قال: لا يُخلَق الإنسان في كبد، وكأنّ المعنى ليس كما تقولون، ثمّ أقْسمَ بعد ذلك، وهو أوْلى من أنْ تجعل (لا) زائدة في أوّل الكلام؛ إذ الزيادة مع التقديم متناقضان؛ إذ لا يُقدّم لفظٌ بابُه التأخير إلّا اعتناءً به واعتمادا عليه، ولا خفاء بتناقض هذا مَعَ إرادة زواله" [٧].

---

[١] سورة البلد: ١٣-١٤.

[٢] سورة البلد: ١٧.

[٣] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٢،
٣/٢٦٤-٢٦٥.

[٤] انظر: عبد اللطيف محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص٢٣٠-٢٣١.

[٥] سورة القيامة: ١.

[٦] سورة البلد: ١.

[٧] انظر: المالقي، أحمد بن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥، ص٣٣٢.

وثالثهما: أنّها تُزاد عليها التاء، فتصبح "لات"، وتختصّ وقتئذ بنفي نوع مخصوص من الجمل الاسميّة يحذف أحدُ طرفيه، وتكون الجملة ذات دلالة خاصّة؛ إذ يُشترَط أنْ تكون ألفاظها دالّة على الزمن كالحين والوقت والساعة، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (١).

وقد تكون (لا) ناهية فتجزم الأفعال، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ (٢)، وقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٣)، وقد عبّر الزمخشريّ عن النهي بنفي الأمر فقال في مجال استعمالات (لا) : "ولنفي الأمر في قولك (لا تفعل) ويُسمّى النهي" (٤). وهذا ما دعانا إلى تخصيص جزء للنهي، فالنحاة يرونه مثل النفي.

يرى براجشتراسر من خلال دراسته للغات السامية أن أصل النفي في العربية أن يكون بـ (لا) وأنّ العربية قد اشتقت من (لا) أدوات منها (ليس) و(لن) و(لم)، وأن (لا) هي أقدم حروف النفي في العربية والحروف الباقية كلها أحدث منها وأخص (٥).

دخلت هذه الأداة ضمن أدوات أخرى نافية في سورة الكهف، تستعمل (لا) مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم، لاسيما الفعل المضارع ولهذا فهي تدل على نفي على مطلق الزمن.

وقد وردت (لا) النافية في سورة الكهف سبع عشرة مرة، وهي على نوعين:

أ- النافية غير العاملة: يرى سيبويه والمبرد وابن السراج أنّ (لا) حرف مهمل يفيد نفي الفعل الدال على المستقبل، ولا ينفي بها الفعل الدّال على الحال في حين يرى ابن مالك والسيوطي أنّ

(١) سورة ص: ٣.
(٢) سورة الإسراء: ٣٧.
(٣) سورة الإنسان: ٢٤.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٣٣.
(٥) انظر: برجشتراسر: التطور النحوي: ١١١/١١٥.

الفعل المضارع بعد (لا) يدل على زمن الحال المحتمل الوقوع في المستقبل [١] ومن أمثلة ورود (لا) نافية غير عاملة في سورة الكهف قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ (آية ٣٠)، ف (لا) نافية غير عاملة [٢]، وهي على رأي سيبويه تنفي المستقبل إذ قال في كتابه: "ويكون (لا) نفياً لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول لا يفعل" [٣] وتبعه في ذلك المبرد [٤]، ويرى ابن مالك [٥] والرضي [٦]، أنها لنفي الحال والاستقبال.

لمّا ذكر ما أعدّه للكافرين من الهوان، ذكر أيضا ما للمؤمنين من الثواب، وفي الكلام إضمار، أيْ: لا نضيع أجر من أحسن منهم عملا، فأمّا من أحسن عملاً من غير المؤمنين فعمله محبط. فبعد ذكر حال الكافرين وترهيبهم جاء بحال المؤمنين وترغيبهم.

والإضاعة: جعل الشيء ضائعا، وحقيقة الضيعة: تلف الشيء من مظنة وجوده، وتطلق مجازا على انعدام الانتفاع بشيء موجود فكأنّه قد ضاع وتلف. [٧]

وقرأ عيسى الثقفي (لا نضيّع) بالتضعيف، وعلى القراءتين الجملة خبر إنّ الثانية وخبر إنّ بما في حيّزها والرابط ضمير محذوف تقديره من أحسن عملاً منهم، [٨] وأنّه يقتضي أنّ منهم من

---

[١] انظر: سيبويه: الكتاب: ١١٧/٣،المبرّد: المقتضب: ٤٧/١، حسان، تمام: الأصول : ٤٨٧/١– ٤٨٨.

[٢] انظر: المرادي: الجنى الداني: ٢٩٦، السيوطي: همع الهوامع: ٨/١.

[٣] معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم: ٣٨٥.

[٤] سيبويه: الكتاب: ٢٢٢/٤.

[٥] انظر: المبرد: المقتضب: ١٣٢/٢.

[٦] انظر: ابن مالك: التسهيل: ٦٥.

[٧] ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير، الطبعة التونسيّة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧،٣١٠.

[٨] الألوسي، شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله: روح المعاني،تحقيق: ماهر حبّوش، مؤسسة الرسالة، ٢٦٩

أحسن ومنهم من لم يحسن؛ لأنّ ذلك على تقدير كون تبعيضية وليس بمتعين لجواز كونها بيانيّة، ولو سلم فلا بأس به فإنّ الإحسان زيادة الإخلاص الوارد في حديث الإحسان أنْ تعبد الله كأنّك تراه.

ودلّت على الحال في قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ ﴾ (آية ٣٨)

فـ (أنا) مبتدأ أو جملة (هو الله ربي) ضمير شأن وخبره –وهي خبر (أنا)– أي شأني هو الله ربي، والخبر في قوله تعالى (هو الله ربي) مستعمل في الإقرار أي أعترف بأنّه ربّي خلافاً لك، وأكّد إثبات اعترافه بالخالق الواحد بمؤكدات أربعة، وهي: الجملتان الاسميتان، وضمير الشأن في قوله (لكنّا هو الله ربّي) وتعريف المسند والمسند إليه في قوله: (الله ربّي) المفيد قصر صفة ربوبية الله على نفس المتكلم قصراً إضافيا بالنسبة لمخاطبه، أي دونك إذ تعبد آلهة غير الله، وما القصر إلا توكيد مضاعف، ثم بالتوكيد اللفظي للجملة بقوله (ولا أشرك بربي أحدا) ولعلّ قول الشرك عاماً للكفر؛ لأنّ أصل الفطرة الإسلام وتوحيد الله تعالى، فمن ترك أصل الفطرة وعبد غير الله تعالى سواء بإشراك أو كفر فقد أشرك؛ لأنّ الأصل توحيد الله وعبادته، حتى لو لم يعبده فقد أشرك مع الأصل شيئا آخر.[١]

والنفي "تعريض بإشراك صاحبه، وأنّه مخالفه في ذلك، وقد صرّح بذلك صاحبه في قوله: "يا ليتني لم أشرك بربي أحدا" [٢]

---

[١] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر: تفسير القرآن العظيم، تعليق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٨،١١٥٥.

[٢] أبو حيّان، محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٨، ١٢٢

واستخدام نفي الصفة السلبيّة عنه عوضاً عن قوله أنت مشرك وأنا مؤمن بطريقة مباشرة إنّما كان من باب فقه النصيحة، فلو قالها صراحة لنفّره من حواره، ولكنّه لم يرد المقارنة بل أراد النصح والإرشاد، ودليل ذلك قوله "ولولا إذ دخلت جنّتك قلت ما شاء الله" وقبلها "أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم سوّاك رجلا" استفهام للتوبيخ والإنكار، وهذا مقام نصح لا مقام إعطاء صفات وعقد مقارنات.

ويبدو أن سياق الآية هو الذي يحدد الدلالة الزمنية فقد تكون للاستقبال أو للحال أو كلاهما معاً. وقد وردت (لا) النافية غير العاملة في سورة الكهف سبع مرات فقط [١].

٢- ما النافية:

تنفي (ما) الجملة الاسميّة والفعليّة، فإنْ دخلت على الجملة الفعليّة لم تعمل، [٢] نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِۚ ﴾ [٣]، ويأتي بعد (ما) الاسم والفعل، وتدخل (ما) على الفعل الماضي والمضارع، فإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال، يقول سيبويه: "وأمّا (ما) نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول: ما يفعل" [٤].

ومن النحاة من يرى أنّ (ما) إذا دخلت على الفعل المضارع جاز دلالتها على الاستقبال، فهذا ابن مالك يردّ على النحاة بنحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ ﴾ [٥]، ويرى دلالتها على الاستقبال بقلّة، واعتُرِض عليه بأنّهم إنّما جعلوها خالصة للحال، إذا لم يكن قرينةٌ غيرها، تدلّ على غير ذلك.

---

[١] انظر الآيات (٣٠، ٣٨، ٤٩، ٦٩، ٩٣، ١٠٥، ١٠٨).

[٢] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٣٠٣/١.

[٣] سورة البقرة: ٢٧٢.

[٤] سيبويه: الكتاب، ٢٢١/٤.

[٥] سورة يونس: ١٥.

أمّا إذا دخلت (ما) على الجملة ذات الفعل الماضي، فإنّه يبقى على معناه من المضيّ، [١] و"هي نفيٌ لقولنا: قد فعل". [٢]

وهي أداة لنفي (يفعل) في الحال نحو: (ما يقرأ زيد)

قال سيبويه: "وأمّا (ما) فهي نفي لقوله: (هو يفعلُ) إذا كان في حال الفعل فتقول: (ما يفعل) وتكون بمنزلة (ليس) في المعنى" [٣]. وقال أيضاً: وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه (ما يفعل)" [٤]. وهي في دخولها على الفعل- مضارعاً كان أم ماضياً تنفي نسبة الفعل إلى الفاعل إذ لا فائدة من نفي الفعل وحده.

وقد وردت (ما) النافية غير العاملة في سورة الكهف ست عشرة مرة منها قوله تعالى: ﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞ﴾ (آية ٢٢) (ما) فيه غير عاملة، وقد دخلت على الفعل المضارع، وإذا نفت الفعل المضارع تخلصه عند الجمهور للحال [٥].

أيْ ما يعلم عدّتهم أو ما يعلمهم فضلاً عن العلم بعدّتهم (إلّا قليل) من الناس قد وفقهم الله تعالى للاستشهاد بتلك الشواهد. [٦] والمثبت في حقّ الله – تعالى – هو الأعلميّة، وفي حقّ القليل العالميّة فلا تعارض، قيل: من الملائكة، وقيل: من العلماء، وعلم القليل لا يكون إلّا بإعلام الله.[٧]

---

[١] المالقي: رصف المباني، ص٣٨٠.

[٢] سيبويه: الكتاب، ١١٧/٣.

[٣] سيبويه: الكتاب: ٢٢١/٤٠، انظر: ابن يعيش: شرح المفصل: ١٠٧/٨، والمقتصد ٤٣٠/١.

[٤] سيبويه: الكتاب: ٣/ ١١٧.

[٥] انظر: حسن، عباس: النحو الوافي ٤/ ٤١٦.

[٦] تفسير أبي السعود: ٢١٦

[٧] أبو حيان: البحر المحيط: ١١٠

وبهذا النفي ينهى الله تعالى عن الجدل في عددهم، ويوجّه النّاس إلى الاعتبار بقصّتهم، فالعبرة حاصلة بقلّتهم أو كثرتهم، وكان نفي الله – تعالى – لعلم عددهم في وقت الجدل الحاصل مع أهل الكتاب في عهد النبي – صلى الله عليه وسلّم – والالتفات للعبرة.

ودخلت على الماضي ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ (آية ٦٣) فلا تعمل (ما) في الماضي. يدلّ على أنّه تعالى ما خلق ذلك النسيان وما أراده وإلّا كانت إضافته إلى الله تعالى أوجب من إضافته إلى الشيطان؛ لأنّه تعالى إذا خلقه فيه لم يكن لسعي الشيطان في وجوده ولا في عدمه أثر. [١]

ولعلّ وسواس الشيطان كان في الأهل ومفارقة الوطن، [٢] أو في انشغال فكر الغلام في العبد الصالح، ما صفاته وما علمه، أو في المنزلة التي حصل عليها هذا الغلام بمرافقة موسى عليه السلام ورؤية العبد الصالح، والتعلّم منه لأنه مرافق لموسى عليه السلام.

٣- إنْ النافية:

أداة تتصدر الجملة الاسميّة، والجملة الفعليّة، ومجراها مجرى (ما) في نفي الحال والغالب استعمالها قبل (إلّا) في القصر لغرض التوكيد، فقد قال الزمخشري (إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال وتدخل على الجملتين الفعليّة والاسميّة كقولك (إنْ يقوم زيدٌ) و (إنْ زيد قائم) [٣]، ويرى كثير من

---

[١] الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٤٨٠

[٢] انظر: الألوسي: روح المعاني: ٣١٧

[٣] ابن يعيش: شرح المفصل: ٣٠٧، وانظر: البقري، أحمد ماهر: أساليب النفي في القرآن ٨٩.

النحاة أنّ النفي بـ (إنْ) و(ليس) و (ما) قرينة مخلصة للحال. مانعة من إرادة المستقبل وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفي بها حالاً ولا يمنع كونه مستقبلاً" [١].

وقد ورد النفي بـ (إنْ) في سورة الكهف مرة واحدة فقط في قوله تعالى: ﴿ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (آية ٥)، أي لا يصدر منهم قول إلاّ الكذب [٢].

واعلم أنّ النّاس قد اختلفوا في حقيقة الكذب، فعندنا أنّه الخبر الذي لا يطابق المخبر عنه سواء اعتقد المخبر أنّه مطابق أم لا؟ ومن النّاس من قال شرط كونه كذبا أنْ لا يطابق المخبر عنه مع علم قائله بأنّه غير مطابق، وهذا القيد عندنا باطل، والدليل عليه هذه الآية فإنّه تعالى وصف قولهم بإثبات الولد لله بكونه كذبا، مع أنّ الكثير منهم يقول ذلك، ولا يعلم كونه باطلاً، فعلمنا أنّ كلّ خبر لا يطابق المخبر عنه فهو كذب سواء علم القائل بكونه مطابقا أو لم يعلم. [٣]

واختار للنفي كلمة "إنْ" لا كلمة "ما" لأنّ في الأولى صرامة بالسكون الواضح، وفي لفظ "ما" شيء من الليونة بالمدّ، وذلك لزيادة التشديد في الاستنكار ولزيادة التوكيد لكذب هذه الكلمة الكبيرة.

---

[١] انظر: ابن مالم: شرح التسهيل: ٢٢: ٢٣.

[٢] ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٣٢٩/٨.

[٣] انظر: الرازي: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٧٩

النفي في الماضي

لم:

هي حرف مختصّ بنفي الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع دون غيرها، وتعمل في الفعل الجزمَ، يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها، وذلك لم ولمّا، واللام التي في الأمر، ولا في النهي" [٢]، كما أنّها تقلب الفعل المضارع ماضيا، [٣] نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [٤]، فالفعل بعد دخولها عليه يصبح مضارع الهيئة، ماضيَ الدلالة.

وقد وردت (لم) في سورة الكهف أربع عشرة مرة منها قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ (آية ١)، (لم) حرف جزم و(يجعل) فعل مضارع مجزوم بالسكون، واختصت بالدخول على المضارع، وتقلب معناه من الحال والاستقبال إلى زمن الماضي. [١]

والعِوج في الاستقامة المعنويّة، والعَوج في الاستقامة الحسيّة، [٢] "وإنّما عُدِّيَ الجعل باللام دون (في) والعوج المعنويّ يناسبه حرف الاختصاص دون حرف الظرفيّة؛ لأنّ الظرفيّة من علائق الأجسام، وأمّا معنى الاختصاص فهو أعمّ، ونكّر (عوجا) ليعمّ جميع أنواعه، لأنها نكرة في سياق النفي، والمعنى أنّه في غاية الاستقامة ولا تناقض ولا اختلاف في معانيه، ولا تراكيبه، ولا مبانيه.

---

[٢] سيبويه: الكتاب، ٨/٣.

[٣] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ٢٧٧/١.

[٤] سورة الإخلاص: ٣.

[١] المرادي: حروف المعاني ١٨/١.

[٢] انظر: الألوسي: روح المعاني: ٢٠٠

ومن المسائل الأخرى دخول همزة الاستفهام على (لم) نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴾ (الكهف٧٢) ، "إذا دخلت همزة الاستفهام على (لم) و(لما) فهي للاستفهام على سبيل التقرير، ومعنى التقرير: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [١].

استفهام تقرير وتعريض باللّوم على عدم الوفاء بالالتزام، أيْ أتقرُّ أنّي قلت إنّك لن تستطيع معي صبرا. و "معي" ظرف متعلّق بـ "تستطيع" فاستطاعة الصبر المنفيّة هي التي تكون في صحبته؛ لأنّه يرى أموراً عجيبة لا يدرك تأويلها. وحُذِف متعلق القول تنزيلا له منزلة اللازم، أيْ ألم يقع منّي قول فيه خطابك بعدم الاستطاعة، [٢] وفي صبر ولطف يذكّره العبد الصالح بما قد قاله منذ البداية.

ولو أنّ العبد الصالح ترك موسى – عليه السلام – في الأولى لكان أقلّ صبرا من موسى، ولكان طلبه من موسى بالصبر في بداية القصّة أمراً مستحيلاً، فما فعله العبد الصالح يحتاج لصبر أكبر وأشدّ من صبره على نسيان موسى لهذا الشرط، وفي الثالثة موسى عليه السلام هو الذي التمس للعبد الصالح عدم مرافقته، فكان موسى عليه السلام أقلّ صبراً من العبد الصالح.

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٨٣/٤، وانظر الأدوات النحوية ٩٠.

[٢] انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٢٤٧

النفي في المستقبل:

لن:

تختصّ (لن) بنفي الجملة الفعليّة ذات الفعل المضارع، وهي تجعل الفعل خالصا في الدلالة على الاستقبال من حيث المعنى، [١] فهي تدخل على الفعل المضارع لتدخله في إطارين: الاستقبال والنفي، وهي آكَدُ في النفي من (لا)، لأنّ (لا) تنفي المضارع إذا أريد به الاستقبال، و(لن) تنفيه مستقبلا دخلت عليه السين وسوف، وتقع جوابا لقول القائل: سيقوم زيد، وسوف يقوم زيد، والسين وسوف يفيدان التنفيس. [٢]

وذهب الزمخشريّ إلى أنّ (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل، [٣] كما ذهب إلى تأبيده في موقع آخر، [٤] فرأى أنّ المنفيّ بـ (لن) مستمرٌّ نفيه، وليس له أنْ يتحوّل إلى الإثبات.

وقد خالف ابن هشام الزمخشري فيما ذهب إليه من دلالة (لن) على توكيد النفي وتأبيده، وعدّه دعوى بلا دليل، يقول في كتابه "مغني اللبيب": "ولو كانت للتأبيد لم يقيّد منفيّها باليوم في ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [٥]، ولكان ذكر الأبد في ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ [٦] تكرارا، والأصل عدمه" [٧]. ولعلّ ابن هشام كان في رأيه مصيبا، و لا سيّما أنّه جاء ببرهانه ودليله، فقد

---

[١] انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ١/٢٨٤.

[٢] انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة: بناء الجملة العربية، ص٣٣٢.

[٣] انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الأنموذج في النحو، شرح: جمال الدين محمد بن عبد الغني، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، ص١٩٠.

[٤] انظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١/ ٢٤٨.

[٥] سورة مريم: ٢٦.

[٦] سورة البقرة: ٩٥.

[٧] ابن هشام: مغني اللبيب، ١/٢٨٤.

كانت الآية الأولى دليلا على عدم دلالة (لن) على التأبيد، والآية الثانية دليل على عدم دلالتها على التوكيد، إذ لو كانت مؤكّدة للنفي لما كانت حاجةٌ لإتمام الآية بكلمة "أبدا".

ومن الذين عارضوا رأي الزمخشريّ فيما ذهب إليه من دلالة "لن" على التأبيد الزركشيُّ، إذ يقول: "وليس معناها النفي على التأبيد، خلافا لصاحب "الأنموذج" بل إنّ النفي مستمرّ في المستقبل، إلّا أنْ يطرأ ما يزيله" [(١)]. وليست الآيتان اللّتان أتى بهما ابن هشام دليلا على كلامه هما الآيتان اللّتان يقوم دليله بهما فقط، بل إنّ هناك آيات أخر تعضُد رأيه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [(٢)]، نعم لا ننكر أنّ هناك آيات دلائلَ على تأبيد النفي، ولكن ليس لأنّ (لن) تفيد تأبيد النفي، وإنّما لأنّ سياق الآية يتطلّب التأبيد،فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ ﴾ [(٣)]، فحقيقة انفراد الله – جلّت قدرته– بالقدرة على الخلق هي التي جعلت النفي مؤبّدا، وليس دخول (لن) على الجملة – والله أعلم– .

دخلت (لن) على جملة فعليّة فعلها مضارع وعملت فيه النصب، وهو مرافق لما ذهب إليه النحويون، وقد وردت (لن) في سورة الكهف إحدى عشرة مرة [(٤)] منها قوله تعالى: ﴿ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗاۖ ﴾ (الآية ١٤) ، وقد ذكر سيبويه (هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء،

---

(١) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ٣٨٨/٤.

(٢) سورة آل عمران: ٩٢.

(٣) سورة الحج: ٧٣.

(٤) انظر الآيات (١٤، ١٧، ٢٠، ٢٧، ٤١، ٤٨، ٥٧، ٥٨، ٦٧، ٧٢، ٧٥).

اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء .... وهي ..... ولن)[١].
وقد أفادت نفي الفعل في زمن الستقبل، قال سيبويه: (إذا قال: سوف يفعل فإن نفيه لن يفعل) (وأنّ المستقبلية فيها معنى أصيل سواء كان النفي الحاضر ويمتد إلى المستقبل أم كان للمستقبل وحسب قريباً أو بعيداً) [٢].

والعدول عن أنْ يقال ربّاً للتنصيص على ردّ المخالفين حيث كانوا يسمّون أصنامهم آلهة، وللإشعار بأنّ مدار العبادة وصف الألوهيّة للإيذان بأنّ ربوبيته تعالى الألوهيّة، [٣] وجاءوا بـ (لن) لأنّ النفي بها أبلغ من النفي بغيرها حتى قيل إنّه يفيد استغراق الزمن. [٤]

وذكروا الدعاء دون العبادة؛ لأنّ الدعاء يشمل الأقوال كلّها من إجراء وصف الإلهية على غير الله ومن نداء غير الله عند السؤال، [٥] واختيار الدعاء دون العبادة لأنّ الإنسان الكافر أو المشرك بإله آخر دون عبادته، ويقرّ بوجود آلهة دون الله، ولكنّه لا يعبدهم، وبهذا ينفون عن أنفسهم الاعتراف والإدّعاء بوجود آلهة غير الله حتى لو لم يعبدوهم.

---

[١] سيبويه: الكتاب ٥/٣. وانظر: المبرّد: المقتضب ٦/٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٥/٧.
[٢] البقري، أحمد ماهر: أساليب النفي في القرآن ١١٨.
[٣] انظر: تفسير أبي السعود: ٢١٠
[٤] الألوسي: روح المعاني: ٢١٨
[٥] انظر: ابن عاشور: التحرير والتنوير: ٢٧٣

الخاتمة:

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، بما قد يكون فيه من هَفَوات وزلّات، فصاحبه لم يشتدّ عوده في البحث، وأسألُ الله أنْ يجعلني بهذا العمل من المقبولين، ويجعله علما يُنتَفَع به.

وبعدُ، فقد خرج هذا البحث بنتائج، من أهمّها:

– أنّ الجملة العربيّة من أهمّ الموضوعات التي يجب على دارس العربيّة الإلمام بها، لانطلاقه إلى موضوعات النحو الأخرى.

– اختلف النحاة القدماء في نظرتهم إلى الجملة، فمنهم من جعلها والكلامَ مصطلحين يطلقان على مدلول واحد، ومنهم من فرّق بينهما واشترط الفائدة في الكلام دون الجملة، وكانت قضيّة الإسناد عند كليهما أمرا واجبا في الجملة والكلام.

– تبع كلّا من فريقي القدماء أتباعُه من المحدثين، ومنهم من أجاز تولّد الجملة دون عمليّة إسناديّة.

– انقسمت الجملة وَفق اعتبارات عدّة إلى أقسام مختلفة، ومن هذه الاعتبارات اعتبار الصدر، واعتبار الوقوع في نطاق جملة أخرى، واعتبار الموقع الإعرابيّ، واعتبار الدّلالة، واعتبار الزّمن.

– خرج هذا البحث بنتيجة مفادها أنّ ما يوجِّه دلالة التركيب هو الاسميّة أو الفعليّة، وليس كون الجملة اسميّة أو فعليّة.

– أنّ النفي بمعناه الاصطلاحيّ هو ما يقابل الإثبات، وله أدوات يُؤدّى بها في الجملة الفعليّة، هي: لا، وما، ولن، ولم، ولمّا، وإنْ، ومنها ما يختصُّ بنفي الجملة الفعليّة المضارعة، ومنها ما يشترك في نفي الجملة الفعليّة الماضية والمضارعة، وكلّها يعود على تركيب الجملة بدلالة خاصّة، ومنها ما يؤثّر في إعراب التركيب.

– إنّ مجال النّظر في الزمن النحويّ هو السياق، وليس الصيغة المفردة.

– تأثير ما يجاور الجملة من عناصر في دلالتها العامة، ودلالتها الزمنيّة كذلك.

– أنّ الجملة الفعليّة المنفيّة كانت أقلّ حضوراً في سورة "الكهف" من الجملة الفعليّة المثبتة، إذ بلغ في الأولى تسعاً وخمسين جملة، وفي الأخيرة خمسَمئة وثلاثَ عشرةَ جملة.

– أنّ النفي توجّه إلى المضارع في السورة الكريمة أكثر من توجهه إلى الماضي، وأنّ أكثر أدوات النفي حضوراً هي "لا"، تليها "ما"، تليها "لم"، تليها "لن"، تليها "إنْ"، أمّا الأداة "لمّا" فلم يكن لها حضور في سورة "الكهف".

– لم يكن لأسلوب الإثبات أدوات يُؤَدّى بها، ولعلّ هذا ما قاد إلى الاعتقاد بأصالته، وتفرّع أسلوب النفي عنه.

– كان عدد الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب يفوق عدد الجمل التي لها محلّ من الإعراب، إذ بلغ عدد الجمل في الأولى مئتين وتسعاً وثمانين جملة، وفي الأخيرة مئتين وأربعاً وعشرين جملة.

– كان للموقع الإعرابيّ الذي اتّخذته الجمل المثبتة والمنفيّة أثر في توجيه الدّلالة العامّة للجملة، والتركيب بوجه عامّ.

المصادر والمراجع:

١. **القرآن الكريم.**

٢. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، ط٢، ٢٠٠٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١،١٩٥٥، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤. الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوان الأعشى**، تحقيق: فوزي عطوي، الشركة اللبنانيّة للكتاب، بيروت.

٥. الألوسي، شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي، **روح المعاني في تفسير السبع المثاني**، تحقيق ماهر حبّوش، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦. الأنباري، كمال الدين أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط١، ٢٠٠٣، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

٧. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، ١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨. أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط٣، ١٩٦٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٩. برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، تعليق: رمضان عبد التواب، ١٩٨٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ودار الرفاعي، الرياض.

١٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١١. البقري، أحمد ماهر، **أساليب النفي في القرآن**، ١٩٨٩، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندريّة.

١٢. بكر، محمد صلاح الدين مصطفى، **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة الصباح، الكويت

١٣. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **أسرار البلاغة**، تعليق: محمود محمد شاكر، ط١، ١٩٩١، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة.

١٤. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **الجمل**، تحقيق: علي حيدر، دار الجيل، بيروت.

١٥. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، **دلائل الإعجاز**، تعليق: محمود محمد شاكر، ط٣، ١٩٩٢، دار المدني، جدة.

١٦. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشيد، القاهرة.

١٧. الجواري، أحمد عبد الستار، **نحو التيسير**،١٩٨٤، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.

١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط٢، ٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠. ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، تحقيق: طارق نجم عبد الله، ط١، ١٩٨٦، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة.

٢١. حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط٣، ١٩٨٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٢. حسب الله، علي، **أصول التشريع الإسلامي**، ط٤،١٩٧١، دار المعارف، مصر.

٢٣. الحلواني، محمد خير، **المختار من أبواب النحو**، ط١، مكتبة دار الشرق، سوريا.

٢٤. حسان، تمام، **الأصول**، ط١، ١٩٨١، دار الثقافة.

٢٥. حسن، عباس، **النحو الوافي**، ط١، ٢٠٠٧، مكتبة المحمدي، بيروت.

٢٦. ابن الخشاب، **المرتجل**، تحقيق: علي حيدر،١٩٧٢، دمشق.

٢٧. الخضري، الشيخ محمد، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، دار إحياء الكتب العربية.

٢٨. الخفاجي، ابن سنان، **سر الفصاحة**، تصحيح وتعليق عبد المتعال الصعيدي،١٩٥٢، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

٢٩. أبو حيّان، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، ط٢،١٩٧٨، دار الفكر، بيروت.

٣٠. الدرويش، محيي الدين، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، ط٦،١٩٩٩، دار ابن كثير للطباعة والنشر، ودار اليمامة للطباعة والنشر، بيروت.

٣١. الدمشقي، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران الدومي، **نزهة الخاطر العاطر**، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢. ديب، إلياس، **أساليب التأكيد في العربية**، ط١،١٩٨٤، دار الفكر اللبناني، بيروت.

٣٣. الذبيانيّ، النابغة، **ديوان النابغة الذبيانيّ**، تحقيق: كرم البستاني،١٩٦٣، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٣٤. ذو الرمّة، غيلان بن عقبة العدوي، **ديوان ذي الرمّة**، شرح الإمام نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، تحقيق: عبد القدّوس أبو صالح،١٩٧٤، دمشق.

٣٥. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، **التفسير الكبير**، ٢٠٠٠، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٦. الرازي، فخر الدين، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق: بكري شيخ أمين، ط١، ١٩٨٥، دار العلم للملايين، بيروت.

٣٧. الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: علي سيري،٢٠٠٥، دار الفكر، بيروت.

٣٨. الزجّاج، أبو إسحق إبراهيم بن السَّري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط٢،١٩٩٧، دار الحديث، القاهرة.

٣٩. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك،١٩٥٩، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

٤٠. الزجاجي، أبو القاسم بد الرحمن بن إسحاق، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، ط١، ١٩٨٤، مؤسسة الرسالة، دار الأمل.

٤١. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.

٤٢. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الأنموذج في النحو**، شرح: جمال الدين محمد بن عبد الغني، تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب.

٤٣. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٤٤. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ط٢، دار الجيل، بيروت.

٤٥. السامرائي، فاضل، **معاني الأبنية في العربية**، ط١،١٩٨١، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، الكويت.

٤٦. سعد، محمد رزق، **الجمل المحتملة للإسمية والفعلية**، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة.

٤٧. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى، **تفسير أبي السعود**، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، ط١،١٩٩٩، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٤٨. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١،٢٠٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩. سلطان، منير، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، الإسكندرية

٥٠. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،** تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

٥١. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب،** تحقيق: عبد السلام هارون، ط١، دار الجليل.

٥٢. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٣،٢٠٠٣، عالم الكتب.

٥٣. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**،١٣٢٧هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٥٤. شابسوغ، حفيظة أرسلان، **الجملة الخبرية والجملة الطلبية دراسة تطبيقية في سورة مريم،** ط١، ٢٠٠٤، عالم الكتب الحديث، إربد.

٥٥. الشريف، محمد حسن، **معجم حروف المعاني في القرآن الكريم،** ط١، ١٩٩٦، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٦. الشنواني، **حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب،** ط٢،١٩٧٣، منشورات دار الكتب العلمية، مطبعة النهضة، تونس.

٥٧. الشوكاني، محمد علي بن محمد، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول،** ط١، دار السلام، القاهرة.

٥٨. الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني،** ط١،١٩٩٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٩. الصابونيّ، محمد علي، **صفوة التفاسير**، ط١،١٩٨١، دار القرآن الكريم، بيروت.

٦٠. صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه،** مراجعة: لينا الحمصي، ط١،١٩٨٦، مؤسسة الإيمان، بيروت، ودار الرشيد، دمشق.

٦١. ضيف، شوقي، **تجديد النحو**،١٩٨١، دار المعارف، القاهرة.

٦٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، الطبعة التونسيّة،١٩٩٧، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

٦٣. عبادة، محمد إبراهيم، **الجملة العربية**،١٩٨٤، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٦٤. عباس، فضل حسن، **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط٥، ١٩٩٨، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.

٦٥. عبد اللطيف، محمد حماسة، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

٦٦. عبد اللطيف، محمد حماسة، **بناء الجملة العربية**،٢٠٠٣، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٦٧. العتيبي، فهد مرزب متعب، **بناء الجملة الفعلية في سورتي الأنبياء والحج**، ٢٠٠٦، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

٦٨. العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**، تحقيق: مفيد قمحية، ط٢،١٩٨٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩. العظامات، حسين ارشيد الأسود، **أسلوب الجملة التفسيرية في القرآن الكريم**، ط١، ٢٠٠٢، دار البشير، عمان.

٧٠. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل**، ط١٥،١٩٦٧، دار الفكر، القاهرة.

٧١. أبو علي، محمد بركات حمدي، **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، دار البشير، عمان.

٧٢. عمايرة، خليل أحمد، **أسلوبا النفي والاستفهام في العربية**، جامعة اليرموك.

٧٣. عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط١،١٩٨٤، عالم المعرفة، جدة.

٧٤. أبو عودة، عودة، **بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين**،١٩٩٠، دار التيسير، عمان.

٧٥. عيد، محمد، **أصول النحو العربي**، ١٩٧٨،عالم الكتب، القاهرة.

٧٦. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، ط١، ١٩٩١، دار الجليل، بيروت.

٧٧. الفارسي، أبو علي، **المسائل العسكرية**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، ١٩٨٢، مطبعة المدني.

٧٨. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٩٧٢، الهيئة العامة للكتاب.

٧٩. فندريس، **اللغة**، تعريب، عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي.

٨٠. فيود، بسيوني عبد الفتاح، **علم المعاني**، ط١، ١٩٩٨، مؤسسة المختار للطباعة والنشر القاهرة، ودار المعالم الثقافية للنشر والتوزيع، الإحساء.

٨١. القاسمي، محمد جمال الدين، **محاسن التأويل**، ط٢، ١٩٧٨ دار الفكر، بيروت.

٨٢. قباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط٤، ١٩٨٣، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٨٣. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ٢٠٠٦، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٤. القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح: محمد عبد المنعم الخفاجي، ط٤، ١٩٧٥، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٨٥. قطب، سيد، **في ظلال القرآن**، ط١، دار إحياء الكتب العربية.

٨٦. ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تعليق: محمد حسين شمس الدين، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٨٧. الكيلاني، إيمان محمد أمين خضر، "**واصبر نفسك** .." **دراسة أسلوبيّة**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، جامعة الكويت، الرسالة ٣٧٥، الحولية ٣٢، مارس ٢٠١٣.

٨٨. ابن مالك، جمال الدين، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط١، ٢٠٠١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٩. المبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٩٩هـ، وزارة الأوقاف، القاهرة.

٩٠. المخزومي، مهدي، **في النحو العربي: نقد وتوجيه**، ط١، ١٩٦٤، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.

٩١. المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢. مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، ١٩٣٧، مطبعة التأليف والترجمة والنشر.

٩٣. المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط٢، ١٩٨٥، دار القلم، دمشق.

٩٤. المنصوري، علي جابر، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، ط١، ٢٠٠٢، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٩٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ١٩٨٦، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٩٦. المهيري، عبد القادر، **الجملة في نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، ع٣، ١٩٦٦.

٩٧. المهيري، عبد القادر، **مساهمة في تحديد الجملة الإسمية**، حوليات الجامعة التونسية، ع٥، ١٩٨٦.

٩٨. النحاس، مصطفى، **أساليب النفي في العربية**، ١٩٧٩، جامعة الكويت، الكويت.

٩٩. النحاس، مصطفى، "**فعل**" و"**يفعل**" **بين التصريف والنحو**، مجلة أبحاث اليرموك، م٢، ع١، ١٩٨٤.

١٠٠. نحلة، محمود أحمد، **نظام الجملة في شعر المعلقات،** ١٩٩١،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٠١. النسفي، عبد الله بن أحمد، **تفسير النسفي،** راجعه: إبراهيم محمد رمضان، ط١،١٩٨٩، دار القلم، بيروت.

١٠٢. نهر، هادي، **التراكيب اللغوية،** ٢٠٠٤، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

١٠٣. هارون، عبد السلام، **الأساليب الإنشائيّة في النحو العربي،** ١٩٥٩،مؤسسة الخانجي، مصر.

١٠٤. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف، **الإعراب عن قواعد الإعراب،** تحقيق: علي فوده نبيل، ط١،١٩٨١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

١٠٥. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،١٩٨٧، المكتبة العصرية، بيروت.

١٠٦. ابن يعيش، موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل،** ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

Abstract

The Structure of the Verbal Sentence Between Negation and Affirmation in Surat Al – Kahf: A syntactic Study

Prepared by

Yahya Mahmoud Musa Naser

Supervised by

Professor Eman Mohammd Amin Al-Kailany

The study sought to detect grammar system properties, and its impact on expanding the understanding of base text. Also to highlight its role in the study of meaning. The idea of the research has been represented in the framework of the employment of the level of grammar in the construction of the verbal sentence in the Holey Quran, and its effect in detecting its semantic level, to clarify the landmarks of this idea so it can range in its final form under the title: Building the verbal sentence between negation and proof in Surat Al – Kahf grammatical and semantic study.

Surat Al – Kahf was room for study because it is rich with events that include the subject of study As this kind of diversity in the construction of the verbal statement sentence has its impact on semantic verses, the nature of the research required the investment of this property of sentences, by linking this frame to its general context, and the disclosure of the specifity of this construction and showing the value of constructing verbal sentence in Surat Al – Kahf.

Thus, the study is based in the construction of verbal sentence of Surat Al – Kahf on two pillars:

- First, (the oretical base) : a description of the system of building the verbal statement sentence in Surat Al – Kahf.

- Second, (Applicable base) : cares about the impact of this construction of verbal sentence in uncovering the significance within the Qurans context.

The importance of this study is that it combines language and Quran, which God saved its language, they also tend to detect the significance of the verbal statement sentence in Surat Al – Kahf, and its function in expressing and indicating the relationship of each word it includes with every of her close word and expression, observing meanings and nice aspects carried by the verses of this surah. This study also reveals the link between grammar and semantic mechanism, and its impact on broadening the base of understanding the Quran texts with no need to stop at the borders of a single sentence out of the Qurans context.